

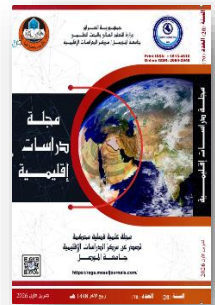


التغيير السياسي في سوريا وانعكاساته على توجهات السياسة الخارجية التركية بعد عام ٢٠٢٤

أحمد عز الدين محمد الزاوي

مدرس مساعد/ رئاسة الجامعة/ جامعة الموصل/ العراق.

Ahmad.ezzuldeen@uomosul.edu.iq



المخلص

فكرة البحث: تركز هذه الفراسة على التحول الجفري في السياسة الخرجية التركية تجاه سوريا بعد عام ٢٠١١م، منطلقة من فكرة انتقالها من سياسة "صفر مشاكل" إلى التدخل العسكري المباشر مدفوعة بضرورات جيوسراتيجية وأمنية.

هدف البحث: تتبع مراحل هذا التحول وتفسير المتغيرات المتحكمة فيه، حيث لكل مرحلة انماطها الخاصة التي تحكمت بها مجموعه من المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية.

منهجية البحث: تم الاعتماد على منهج التحليل النظمي لوصد اهم العواجل التي مورت بها السياسة الخرجية التركية تجاه سوريا منذ عام ٢٠١١م، وتفسير اهم نوافع السياسة الخرجية التركية تجاه سوريا بعد التغيير السياسي في سوريا

النتائج: خلصت النتائج إلى أن صنع القوار التركي لربط بمصالح أمنية واقتصادية حيوية، وتأثر بشكل مباشر بالبعد الجيوسراتيجي وتدابير التغيير السياسي في سوريا

الخلاصة: تشكل سوريا المركز الأساسي للتوجهات التركية في الشرق الأوسط، وأن سياستها تجاه سوريا اتسمت بالمرونة والقوة على الاستجابة للمتغيرات الإقليمية والدولية المعقدة.

معلومات الأرشفة

الاستلام: ٢٠٢٦/٦/٢

المراجعة: ٢٠٢٦/٧/٢

القبول: ٢٠٢٦/٨/٢٥

النشر الإلكتروني: ٢٠٢٦/٧/١

المراسلة

أحمد عز الدين محمد الزاوي

الكلمات المفتاحية

تركيا؛ سوريا؛ السياسة الخرجية التركية؛ التغيير السياسي في سوريا؛ الأمن القومي التركي؛ المتغيرات الإقليمية والدولية.

الاقتباس

الولي، أحمد. ع. م. (٢٠٢٦).

التغيير السياسي في سوريا

وانعكاساته على توجهات السياسة

الخرجية التركية بعد عام

٢٠٢٤. مجلة دراسات إقليمية.

٢٠ (٧٠). ٢٢٩-٢٦٢.

<https://doi.org/10.3389/rsj.v20i70.63859>



© Authors, 2026, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>)



Political Change in Syria and Its Implications for Turkish Foreign Policy Orientations after 2024

Ahmad E. Mohammed Alzawi

Assist. Lect. / University Presidency/ University of Mosul/ Iraq.

Ahmad.ezzuldeen@uomosul.edu.iq

Article Information

Received: 2/6/2026

Revised: 2/7/2026

Accepted: 25/8/2026

Published: 1/10/2026

Corresponding

Ahmad E. Mohammed Alzawi

Keywords

Turkey; Syria; Turkish Foreign Policy; Political Change in Syria; Turkish National Security; Regional and International Variables.

Citation

Alzawi, A. E. M. (2026). Political Change in Syria and Its Implications for Turkish Foreign Policy Orientations after 2024. Regional Studies Journal. 20(70).229-262. <https://doi.org/10.3389/rsj.v20i70.63859>

Abstract

Research Idea: This research examines the radical shift in Turkish foreign policy toward Syria after 2011, tracing its movement from the “zero problems” policy to direct military intervention in response to evolving geostrategic and security imperatives.

Objective: The research aims to trace the main stages of this transformation and explain the variables that shaped it, as each stage was influenced by a distinct combination of domestic, regional, and international factors.

Methodology: The research employs a systems analysis approach to identify the major stages through which Turkish foreign policy toward Syria has evolved since 2011 and to examine its principal drivers following the political change in Syria.

Results: The findings show that Turkish decision-making has been closely linked to vital security and economic interests and has been directly shaped by the geostrategic dimension and the repercussions of political change in Syria.

Conclusion: Syria constitutes a central pillar of Turkey’s Middle East policy. Turkish policy toward Syria has been characterized by flexibility and an ability to respond to complex regional and international developments.



© Authors, 2026, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>)

تتأثر السياسة الخارجية لأي دولة بمجموعه من العوامل الجغرافية، والتي تعد نقطة ارتكاز لخياراتها وتوجهاتها، هذه العوامل لا تحدد فقط إمكانيات الدولة في تنفيذ سياستها الخارجية، بل تؤثر أيضاً في وضعها الإقليمي والدولي، وتشكل ببعدها الجيوستراتيجي تأثيراً واضحاً على سلوكها الخارجي، ومنذ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة برئاسة اردوغان في تركيا عام ٢٠٠٢، بدء يزداد اهتمام تركيا بالظهور على الساحة الدولية والإقليمية، سعياً منها لتبوء مكانه إقليمية في منطقة الشرق الأوسط، مستنده في ذلك على موقعها الجغرافي وعمقها الاستراتيجي كركائز للتحقيق نفوذاً سياسياً واقتصادياً وامنياً في الشرق الأوسط، وفي إطار تحقيقها لتلك الأهداف، انتهج صانع القرار التركي لمجموعه من الأدوات المتمثلة بالقوة الصلبة والقوة الناعمة والقوة الذكية في ظل ما عرف بـ (بالعثمانية الجديدة).

ويعد الموقع الجغرافي لسوريا من أهم العوامل الطبيعية المؤثرة في السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا والمنطقة، إذ يشكل موقع سوريا أهمية جيوستراتيجية عظيمة في سياسات القوى الإقليمية والدولية لاسيما في السياسة التركية، إذ تسعى تركيا الى تعزيز نفوذها في الشرق الأوسط عبر بوابه الاستراتيجية السورية، فموقع سوريا المميز، فتح فرص لتركيا لتعزيز مكانتها الاستراتيجية ودورها الإقليمي وعلاقاتها التجارية مع دول المنطقة لاسيما مع دول الخليج العربي، ورغم ذلك، فإن توجهات السياسة الخارجية التركية لم تخضع لتأثيرات الجغرافية الثابتة فحسب، بل أصبحت تتأثر بالتغيرات السياسية داخل سوريا، إذ تسعى تركيا الى ضمان ان يقضي أي تحول سياسي في سوريا الى نظام يحقق لها مصالحها الأمنية والاقتصادية، لذا تعد سوريا المتغير الأكثر تأثيراً في توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط، ومن الطبيعي أن يتأثر السلوك السياسي التركي بشكل جذري تجاه أي تغيير في بنية النظام أو الهوية السياسية الحاكمة في سوريا.

هدف البحث: يهدف البحث إلى إعطاء رؤية واضحة حول مدى تأثير الاحداث التي اندلعت في سوريا بعد عام ٢٠١١م على توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا، وفهم وتحليل العوامل الأساسية التي شكّلت وحركت الموقف التركي تجاه سوريا، والكشف عن الأهداف التي تسعها تركيا لتحقيقها في سوريا والتحديات التي قد تواجهها في المستقبل القريب والبعيد.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في أنه يتطرق الى احداث وتطورات مرت بها سوريا منذ اندلاع الحراك فيها عام ٢٠١١م، مروراً بتغير النظام السياسي أواخر عام ٢٠٢٤م، وتأثير تلك الاحداث في إعادة صياغة السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا، إذ يُركز البحث على رصد وتحليل طبيعة انتقال تركيا من سياسة "إدارة الازمات" والتدخل العسكري المباشر الى "سياسة التكيف البراغماتي" وبناء التفاهات مع النظام السياسي الجديد لضمان مصالحها القومية.

إشكالية البحث: تتمثل إشكالية البحث في توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا بعد التغيير السياسي عام ٢٠٢٤، ومدى إمكانية استمرارها في إطار مبدأ "صفر مشاكل مع الجيران" مقابل التوجه نحو دعم الحركات الشعبية وفق "مبدأ الديمقراطية". ومن هنا ينبثق التساؤل الرئيس: ما انعكاسات التغيير السياسي في سوريا على توجهات السياسة الخارجية التركية بعد عام ٢٠٢٤؟ ويتفرع عن هذا التأمل الأسئلة الفرعية الآتية:

١. ما مراحل تطور السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا منذ عام ٢٠١١؟
 ٢. ما دوافع زيادة انخراط تركيا في سوريا بعد التغيير السياسي عام ٢٠٢٤؟
 ٣. ما المرتكزات التي تحكم السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا؟
 ٤. ما أبرز التحديات التي تواجه السياسة التركية في هذا السياق؟
- فرضيه البحث:** تنطلق توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا من رؤية استراتيجية مفادها، أن التغيير السياسي في سوريا عام ٢٠٢٤م، يعد الاختبار الحقيقي والمدخل الأساسي لمفهوم "العمق الاستراتيجي"، إذ يدرك صانع القرار التركي أهمية سوريا كعمق استراتيجي لها، يدفع سياستها الخارجية إلى تبني سياسات أكثر فاعلية تجاه سوريا، بدلاً من سياسات الحياد أو المراقبة.
- منهجية الدراسة:** يعد منهج البحث العلمي أحد الأدوات الأساسية التي يمكن من خلالها الوصول إلى الحقائق بصورة دقيقة، وبشكل متكامل حول موضوع معين، وفقاً لذلك تم الاعتماد على **المنهج التحليلي-النظمي**، إذ تم الاستعانة به لتحليل الأهمية الجيوستراتيجية لسوريا في حسابات السياسة الخارجية التركية بعد التغيير السياسي عام ٢٠٢٤م، والوقوف على أهم مرتكزات ودوافع تلك السياسة تجاه سوريا، فضلاً عن ذلك تم الاستعانة **بالمنهج الوصفي** لرصد وتوصيف واقع التغيير السياسي في سوريا عام ٢٠٢٤م بجميع أبعاده وتفصيلاته الميدانية والسياسية.

هيكلية البحث: ضمن البحث مقدمة وثلاثة مباحث رئيسية، فضلاً عن الخاتمة التي عرضت أهم الاستنتاجات. تتناول **المبحث الأول** تطور السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا (٢٠١١-٢٠٢٥) عبر ثلاثة مطالب: السياسة التركية خلال الأزمة السورية (٢٠١١-٢٠٢٤)، السياسة بعد التغيير السياسي في سوريا، وانعكاسات تفويض نفوذ "قسد" على التوجهات التركية. أما **المبحث الثاني** فقد ركّز على تأثير البعد الجيوستراتيجي في صنع السياسة التركية تجاه سوريا، من خلال مطلبين: أهمية الجيوستراتيجية السورية في حسابات تركيا، والتحديات التي تواجه السياسة الخارجية التركية. في حين خصص **المبحث الثالث** لمرتكزات السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا، عبر مطلبين: المرتكزات الأمنية-السياسية، والمرتكزات الاقتصادية-الإنسانية.

المبحث الأول

تطور السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا

اتسمت السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا بالعديد من التناقضات والتغيرات نتيجة لمتغيرات داخلية وأخرى خارجية لاسيما بعد الازمة السورية عام ٢٠١١، اذ قدمت تركيا دعمها المباشر وغير مباشر للمعارضة السورية، لكنها في اوقات أخرى عبرت عن قلقها من التهديدات الأمنية المتعلقة بوجود التجمعات العسكرية الكردية في شمال سوريا، وعلى ضوء تلك التناقضات، يتناول المبحث، موضوع السياسة الخارجية التركية حيال سوريا وتطورها خلال مرحلتين، الأولى، مرحلة قبل تغير النظام السياسي السوري (٢٠١١-٢٠٢٤)، والمرحلة الثانية، تمثلت في مرحلة ما بعد تغير النظام السياسي السوري.

المطلب الأول: السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا خلال الازمة السورية

انتهجت تركيا سياسته تحويل المخاطر الى فرص، فالمخاطر والتهديدات وانعدام الاستقرار بسبب الحراك الشعبي في بعض المناطق العربية لاسيما في سوريا، استطاعت تركيا من تحويلها الى فرص، من خلال ترسيخ دورها كقوة إقليمية رئيسية في بعض القضايا الإقليمية، وتطور الامر الى التدخل والتواجد على الصعيد الدبلوماسي والعسكري والاقتصادي، مثملا ما حدث في سوريا (العزاوي، ٢٠٢٥، ص ٦٤٠)، ونتيجة التهديدات الأمنية وغيرها من المخاطر المماثلة التي تواجهها تركيا بعد اندلاع الحراك الشعبي في سوريا، ظهرت ثلاثة أهداف رئيسية تحدد سياستها الخارجية تجاه سوريا، يتمثل الهدف الأول في منع حزب الاتحاد الديمقراطي من توسيع نفوذه والسيطرة على أراضي في شمال سوريا عبر توحيد كائنات عفرين وكوباني والجزيرة، اذ يشكل ذلك تهديداً لتركيا تجاه إقامة دولة كردية محتملة تمتد من الحدود الإيرانية إلى البحر الأبيض المتوسط، أما الهدف الثاني، فقد انصب على إبعاد تنظيم داعش عن الحدود التركية، خاصة بعد تنفيذه العديد من الهجمات الإرهابية داخل تركيا، حيث بات واضحاً ضرورة مكافحة الإرهاب من مصدره، في حين الهدف الثالث كان مرتبطاً بتداعيات الحرب الأهلية السورية، إذ تدفق ملايين اللاجئين السوريين إلى تركيا نتيجة سياسة الباب المفتوح، لذلك، أصبح إنشاء مناطق آمنة في شمال سوريا خطوة ضرورية لتشجيع عودة السوريين الذين لجأوا إلى تركيا، شكل هذه الأهداف الثلاثة الركيزة الأساسية للسياسة الخارجية التركية تجاه سوريا منذ عام ٢٠١١، ومن ثم، بدأت تركيا في مرحلة رابعة تركز على تأمين الحدود، ما دفعها إلى شن عمليات عسكرية عبر الحدود كجزء من استراتيجيتها الحتمية لتحقيق تلك الأهداف (Babahanoglu، ٢٠٢٣، 413). نتيجة لما سبق، مرت السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا خلال الازمة بمراحل عدها هما: -

أولاً: مرحلة احتواء النظام السوري دبلوماسياً

بدأت هذه المرحلة في بدايته انطلاق الحراك الشعبي في سوريا من ١٥ اذار ٢٠١١ الى آب ٢٠١١، وفيها انتهجت السياسة الخارجية التركية سياسة اقرب ما تكون الى الحيادية من خلال دعم الحراك الشعبي ودعم المعارضة السورية من جانب، ومن جانب آخر واصلت تركيا دعم التغيير السياسي في سوريا من خلال مطالبتها للنظام السياسي السوري بضرورة اجراء إصلاحات سياسية للخروج من الازمه، ونتيجة لهذا الموقف، أرسلت الحكومة التركية وفداً للتباحث مع الجانب السوري حول كيفية التوصل الى حل الازمه بالطرق السلمية، بهدف الحفاظ على قنوات الاتصال بين البلدين (مرسي، ٢٠٢٣، ١٧٤).

ثانياً: مرحلة قطع العلاقات الدبلوماسية مع النظام السوري

منذ اندلاع المظاهرات في سوريا عام ٢٠١١م، سعت الحكومة التركية المحافظة على ديمومة الاستقرار في علاقاتها مع سوريا، لكن مع زيادة شدة التوتر في سوريا، بدأ السلوك السياسي التركي وبشكل تدريجي ومتسارع، يتحول من طبيعته التعاونية مع النظام السوري إلى سلوك عدائي (غانم، ٢٠١٩، ٥٦)، اذ ادرك صانع القرار التركي بان اجراء التغيير عن طريق النظام السياسي السوري امراً من الصعب تحقيقه، وبالتالي أصبحت لدى القيادة التركية قناعه باستحالة الثقة بالقيادة السورية لحل الازمه (مرسي، ٢٠٢٣، ١٧٥)، ونتيجة لذلك أعلنت القيادة التركية المتمثلة بالرئيس التركي رجب طيب اردوغان من البيت الأبيض في نهاية أيلول عام ٢٠١٢ الى قطع العلاقات مع سوريا والمطالبة بتتحي الرئيس السوري وفرض عقوبات اقتصادية عليه، والتهديد بالتدخل العسكري المباشر في سوريا، وعلى اثره لجأت تركيا الى سحب السفير عام ٢٠١٢ (شمخي، ٢٠٢٤، ٤٣٢).

ثالثاً: مرحله التدخل العسكري المباشر

في بداية عام ٢٠١٥م، شهدت السياسة التركية تحولاً في التعامل مع الازمة السورية من سياسة التدخل الغير مباشر الى سياسة التدخل المباشر، اذ استدعت تركيا مجموعه من الفصائل السورية المسلحة داخل الأراضي التركية وتشكيل "جيش الفتح" في ٢٤ اذار عام ٢٠١٥م، لمواجهة تحركات القوات الكردية في شمال سوريا، وسيطرتها على مناطق شاسعة في شمال السوري (شمخي، ٢٠٢٤، ٤٣٢)، واولى العمليات العسكرية لتركيا داخل الأراضي السورية كانت عملية (شاه الفرات) في ٢١ شباط عام ٢٠١٥م لنقل رفاة سليمان شاه، جد مؤسس الدولة العثمانية (السلطان عثمان الأول) (زغبيني، ٢٠٢٢، ٣٨). منذ سيطرة قوات وحدات حماية الشعب الكردية على مدينة تل اببيض السورية الحدودية مع تركيا، بدت الصحف التركية بالحديث عن تدخل عسكري محتمل في سوريا، وبالتسريبات التي تتحدث عن وضع خطط عسكرية واجتماعات امنية رفيعة المستوى عقدت لمثل هذا التدخل (دلي، ٢٠١٥). وفي هذا السياق، كانت هنالك أربع عمليات عسكرية نفذتها تركيا في شمال سوريا لمحاربة تنظيم داعش وقوات سوريا الديمقراطية،

تمثلت بـ (عملية درع الفرات ٢٤ آب ٢٠١٦ إلى ٢٩ أذار ٢٠١٧)، (عملية غصن الزيتون ٢٠ كانون الثاني ٢٠١٨)، (عملية نبع السلام ٩ تشرين الأول ٢٠١٩) و(عملية درع الربيع ٢٤ شباط ٢٠٢٠).

رابعاً: مرحلة التفاوض مع النظام السوري

تزايدت تصريحات المسؤولين الاتراك حول إمكانية إعادة فتح قنوات دبلوماسية مع الدولة السورية وبالتالي الوصول الى تقارب مع النظام السوري، اذ شكلت تصريحات وزير خارجية التركي السابق مولود جاويش اوغلو في ملتقى سفراء الاتراك في انقره المنعقد في ١١ آب ٢٠٢٢ مؤشراً على استعداد تركيا في إعادة علاقاتها السياسية مع سوريا، اذ قال، "ان تركيا تدعم المصالح السياسية بين النظام السوري والمعارضة السوري" (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٢)، وفي السياق ذاته واثناء عود الرئيس التركي من الاجتماع في سوتشي مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في ٦ آب ٢٠٢٢م، صرح بان بلاده ليس هدفها اسقاط النظام السوري، وقال: "يتعين الإقدام على خطوات متقدمة مع سوريا من أجل إفساد مخططات ضد المنطقة" (مركز الحوار السوري، ٢٠٢٢)، وأثناء عودته من زيارة لأوكرانيا في ١٩ آب ٢٠٢٢، أدلى أردوغان بتصريح آخر قال فيه: "إن تركيا مستعدة لنقل الاتصالات مع نظام الأسد إلى مستويات أعلى" (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٢).

وتكثيفاً لما سبق، يستنتج الباحث بان تركيا اتبعت مبدأ التدرج في التعامل مع الازمة السورية منذ اندلاعها عام ٢٠١١م، اذ تطور التدخل، من مرحلة تهديدات الى مرحلة التدخل العسكري المباشر في شمال سوريا، وسعت تركيا من خلال ذلك، تحقيق عدة اهداف، منها ما هو معلن كالقضاء على الوجود العسكري الكردي في شمال سوريا، لما يمثله من تهديد مباشر على امنها القومي، ومنها ما هو غير معلن كسعيها لإعادة صياغة سياستها الخارجية من خلال تعزيز مكانتها الإقليمية في المنطقة من خلال سوريا، في ظل تنامي النفوذ الروسي والإيراني والجماعات المصغرة المرتبطة بها، سعيها منها للحفاظ على مصالحها السياسية والأمنية والاقتصادية. ولمعرفة توجهات السياسة الخارجية التركية الجديدة تجاه سوريا بعد التغيير السياسي أواخر عام ٢٠٢٤، سيتم تناول في المطلب القادم أهم السياسات التي انتهجتها تركيا تجاه سوريا بعد التحول السياسي في سوريا.

المطلب الثاني: السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا بعد تغيير النظام السوري

قبل انطلاق عملية "ردع العدوان" لتغيير النظام السوري، ركز صانع القرار التركي في سياسته حيال سوريا على مكافحه الإرهاب وحل مشكلة اللاجئين والعمل على تقويض قوة الوحدات الكردية المتمثلة بقوات سوريا الديمقراطية (Yeşiltaş, 2024)، وبعد انطلاق عملية "ردع العدوان" ونجاحها بأسقاط نظام، أبدت الحكومة التركية عن موقفها الواضح في رفض تقسيم سوريا او تطبيق نظام فيدرالي فيها، ورفض وجود

قوات الكردية في شمال سوريا، كما أبدت تركيا اهتماماً كبيراً بملف إعادة اعمار في سوريا، والتغيير السياسي فيها، مما فتح المجال امام حراك دبلوماسي تركي مكثف مع الحكومة السورية الجديدة، الذي ركز على اربع محاور رئيسية: دعم تشكيل حكومة مركزية، والحفاظ على وحدة الأراضي السورية، وتعزيز الدبلوماسية التركية في المنطقة، وتهيئة بيئة حاضنة لعودة اللاجئين إلى سوريا (مركز الحوار السوري، ٢٠٢٥، ص٥).

وفي نهاية عام ٢٠٢٤، اتبعت السياسة الخارجية التركية نهجاً استراتيجياً تجاه دعم الاستقرار السياسي والانتعاش الاقتصادي في سوريا من خلال ثلاث خطوات رئيسية: الأولى، كانت بداية انطلاق العملية العسكرية ضد نظام الأسد، تمثلت في ثني تركيا الدول الإقليمية والدولية في مهاجمة قوات المعارضة السورية خلال تقدمها نحو دمشق، اما الخطوة الثانية، تمثلت في سعي تركيا لتوفير الاعتراف الدولي والإقليمي بالنظام السوري الجديد، وتشجيع القيادة الجديدة على بدء أقامه علاقات دبلوماسية مع الدول العربية لاسيما دول الخليج العربي، والخطوة الثالثة، الوساطة التركية بين الحكومة السورية الجديدة والولايات المتحدة وبدعم من دول الخليج العربي لاسيما بدعم مباشر من المملكة العربية السعودية وقطر، لرفع او تخفيف العقوبات المفروضة على سوريا نتيجة لسياسات الحكومة السورية السابقة (Ataman, 2025) ومما سبق، ركزت توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا بعد التغيير السياسي في سوريا الى مجموعه من الدوافع والاهداف، تتمثل بالآتي:

١ - قيادة تقاربات إقليمية - دولية لدعم شرعية الحكومة السورية الجديدة

سعت السياسة الخارجية التركية الى قيادة تقاربات إقليمية جديدة مع دول المنطقة لاسيما مع دول الخليج العربي لدعم سوريا في استعادة السيادة على أرضها، اذ أجرت الحكومة التركية اتصالات دبلوماسية مع جامعه الدول العربية ومنظمة التعاون الخليجي ومنظمته التعاون الإسلامي لحثها على دعم الحكم الانتقالي في سوريا، فضلاً عن دعمها للجهود الدولية الرامية للاعتراف بالإدارة السورية الجديدة على الساحة الدولية وتنظيم جهود الاستثمار وإعادة اعمار سوريا، وتعزيز التعاون الدولي لمكافحة الارهاب في سوريا (مركز الحوار السوري، ٢٠٢٥)، وفي هذا الصدد، تعد تلك الجهود امراً بالغ الأهمية لتعزيز الشراكة مع القوى الدولية الفاعلة لاسيما مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وجامعه الدول العربية لدعم شرعية الحكومة السورية الجديدة في المحافل الدولية.

٢ - قيادة ائتلافات دبلوماسية للحفاظ على أمن سوريا وإرساء سلطه مركزية

يدرك صانع القرار التركي بان استقرار سوريا بعد تغيير نظام الأسد، يمكن ان يتيح لها أقامه ائتلافات دبلوماسية واستراتيجية مع دول الشرق الأوسط لاسيما مع دول الخليج العربي، وبفضل قربها الجغرافي، وعلاقاتها التاريخية، ونفوذها الدبلوماسي مع سوريا، تسعى السياسة الخارجية التركية الى لعب دور محوري، هدفه تحقيق استقرار لسوريا، ودعم المبادئ الديمقراطية فيها، وهذا الهدف يعتمد على قدرة تركيا على

الموازنة بين المصالح المتنافسة في سوريا. (Esenk,2024). لذلك، تعمل تركيا بشكل وثيق على إعادة صياغة سياستها الخارجية تجاه سوريا بعد التغيير السياسي، لبناء حكومة شاملة- مركزية ضامنة لحقوق الأساسية وحماية الحقوق والحريات الأساسية ومكافحه جميع العناصر الإرهابية (Yeşiltaş, 2024).

٣- الحفاظ على وحدة الأراضي السورية

في ظل المتغيرات الإقليمية المتسارعة في المنطقة لاسيما بعد تغيير نظام الاسد، تعيد تركيا تموضعها تجاه سوريا رافضة أي مشروع لتقسيم سوريا يهدد وحدة الأراضي السورية، وتكون خالية من أي مشاريع انفصالية على حدودها الجنوبية مع سوريا (الجابر، ٢٠٢٥)، ولتحقيق هذا الهدف، ابدت السياسة الخارجية التركية حرصاً بلائدة في تشكيل جيش سوري موحد، يُرسي دعائم الأمن والدفاع تحت قيادة واحدة، ويُرسى نظاماً ديمقراطياً يتمتع بالاستقلال السياسي. (Yeşiltaş, ٢٠٢٤)، اذ صرح الرئيس التركي اردوغان بان بلائه لن تقبل تقسيم سوريا؛ وانه سيتخذ الإجراءات المناسبة لمنع هذا السيناريو، لأنه الضامن لأمنها القومي (احمد، ٢٠٢٥).

٤- زيادة نفوذ السياسي التركي في سوريا

في ظل التراجع النفوذ الروسي والإيراني في سوريا بعد التغيير السياسي في سوريا، سعت تركيا الى ترسيخ دورها في سوريا كقوة إقليمية فاعلة، لها القدرة على رسم خريطة النفوذ الإقليمي لها في سوريا، لذ أبدأت تركيا استعدادها لتقديم خيارات التعاون السياسي والعسكري مع الحكومة السورية المؤقتة، تبدأ بفتح السفارة التركية في دمشق وصولاً الى التعاون في مجال التعاون والتدريب العسكري ونقل خبراتها في "اداره الدولة" الى القيادة السورية الجديدة، فضلاً عن دفع شركاتها لدخول السوق السورية، وهي بذلك تسعى لإقامة "علاقات تعاون شاملة" مع إدارة سوريا الجديدة في مجالات متعددة. (احمد، ٢٠٢٥).

وختاماً، يمكن الاستنتاج، إن السياسة الخارجية التركية حيال سوريا بعد تغير النظام السياسي فيها، ركزت على ضمان استقرار سوريا، وخلوها من الإرهاب، ومنع أقامه كيان كردي في شمال سوريا، ومع تراجع النفوذ الإيراني والروسي في سوريا، يبدو ان تركيا تمكنت من تحقيق نفوذ إقليمي في المنطقة يعزز من مكانتها الإقليمية، الا إن صانع القرار التركي ادرك ضرورة ان لا يكون ذلك النفوذ "أحادي" من جانبيها فقط، وانما نفوذاً "جماعي"، كي لا يُفسر على أن علاقاته الجديدة مع سوريا قائمه على مبدئ "التبعية" لصالح تركيا، لذ سعت تركيا لضرورة ان يكون هناك دور مشترك بينها وبين اطراف أخرى لاسيما العربية منها المتمثلة بـ (قطر والمملكة العربية السعودية) في عملية إعادة هيكلة الدولة السورية الجديدة، ، وفي ضوء ما سبق، سننتظر في المبحث القادم على اهم المرتكزات الأساسية التي استندت عليه السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا بعد عام ٢٠٢٤.

المطلب الثالث: انعكاسات تقويض نفوذ قسد على توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا

تأتي الخطوة التي اتخذتها تركيا في سياق سياستها الدفاعية، لحماية مصالحها الوطنية ولضمان استمرار وجودها في المنطقة، ولدى صانع القرار التركي رؤية بأن تحقيق ذلك لا يعتمد على القوة الناعمة فحسب، بل على القوة الصلبة أيضاً، المتمثلة باستخدام الأدوات العسكرية لأسباب عدة، أهمها، تعزيز حضورها في المنطقة العربي، ورغبتها في الانضمام الى التحالفات الدولية لمحاربه الإرهاب، فضلاً عن مواكبة التطورات الإقليمية والدولية في المنطقة، والحد من تأثيرها السلبي على مستقبل النفوذ التركي، وفي ظل التوترات المستمرة في المنطقة لاسيما في سوريا، فضلاً عن التحديات التي يشكها داعش وحزب العمال الكردستاني، تلتزم تركيا بالمشاركة الفعالة في الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار وتعزيز الأمن في المنطقة، كما تلعب تركيا دوراً بارزاً من خلال عضويتها وانخراطها المؤثر في العديد من المنظمات والمبادرات الإقليمية، مما يعزز حضورها الفاعل في البيئة الإقليمية (الطعاني، ٢٠٢٥، ٢٥٥-٢٥٨).

مع التغيير السياسي في سوريا ودخول سوريا مرحلة انتقالية جديدة، أدركت الحكومة التركية ضرورة التعامل مع حكومة مركزية تسعى لإعادة بناء الدولة وترسيخ سيادتها، في هذا السياق، باتت توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا تتجاوز مرحلة النقاش التقليدي حول التدخل من عدمه، لتأخذ منحى جديد قائم على إعادة صياغة مفهوم الجوار وفق أسس جديدة، وهذا يعتمد على قدرة الحكومة السورية الجديدة من فرض سيطرتها الكاملة على أراضيها (الدغيم، ٢٠٢٥).

وفي سياق متصل، برزت قوات سوريا الديمقراطية (قسد) كقوة عسكرية رئيسية ومؤثرة في شرق سوريا بعد الحملة التي قادتها الولايات المتحدة ضد تنظيم داعش، وسيطرتها على مساحات شاسعة من الأراضي، خلقت توترات مستمرة مع الحكومة التركية التي اعتبرت التنظيم امتداداً لحزب العمال الكردستاني، ومعارضة تركيا لإنشاء هيكل عسكري مستقل لهذه القوات، إلى جانب محاولات الادارة السورية الجديدة لاستعادة سيطرتها على المنطقة الشرقية، جعلت قوات سوريا الديمقراطية، نقطة محورية في مسار المفاوضات الإقليمية (Esen, 2026, 10).

وتعد مساله تقويض نفوذ "قسد" بعد سيطرت الحكومة السورية على مساحات واسعة من الأراضي التي كانت تحت سيطرة قسد، نقطة تحول في توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا، اذ انتقلت اهتمامات تركيا في المنطقة من اهتماماتها الأمنية الى اهتمامها بالترتيبات الأخرى التي تعزز علاقاتها مع الحكومة السورية الجديدة، وتعمل على التنسيق المشترك معها، وتركز المقاربة التركية في سوريا على اعتبار أن وجود قوى كردية تتواجد في حدودها الجنوبية يشكل تهديدا مستمرا لأمنها القومي، ويدرك صانع القرار التركي، إن قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، ترتبط تنظيمياً أو أيديولوجياً بحزب العمال الكردستاني، المصنف منظمة إرهابية في تركيا، وبناء على هذا الإدراك، تهدف السياسة التركية إلى تفكيك هذه البنى أو منعها

من التحول إلى كيان سياسي مستقر يتمتع بشرعية إقليمية أو دولية، حيث تسعى تركيا من خلال ذلك إلى تثبيت موقعها كفاعل إقليمي لا يمكن تجاوزه في أي تسوية سياسية مستقبلية في المنطقة لاسيما في سوريا، إذ إن تقليص نفوذ (قصد) التي ترتبط بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، يجد من النفوذ الأمريكي في شرق الفرات ويعيد توزيع خارطة النفوذ في المنطقة لصالح تركيا (الشروعات، ٢٠٢٦).

وفي ضوء مع سبق، يستنتج الباحث، إن تقويض نفوذ قوات سوريا الديمقراطية وفقاً لاتفاقية كانون الثاني ٢٠٢٦، يمثل منعطفاً حاسماً لإعادة صياغة الأولويات التركية وفق الآتي:

أولاً: تعزيز مسار عودة اللاجئين وإعادة الاعمار: مع تقليص نفوذ قوات سوريا الديمقراطية في شمال سوريا واستعادة مساحات واسعة من الأراضي السورية، تحولت بموجبها المناطق الساخنة إلى مناطق أكثر استقراراً، هذا التحول يسمح لتركيا بالبدء في تنفيذ خطط إعادة التوطين الواسعة للاجئين السوريين والتركيز على مسألة إعادة الاعمار، مدعومةً باستقرار أمني ناتج عن إبرام الاتفاق بين الحكومة السورية وقوات سوريا الديمقراطية.

ثانياً: انتهاج تركيا لسياسة التنسيق الأمني المشترك مع سوريا: أدى تقويض نفوذ (قصد) وفقدانها لمساحات شاسعة من الأراضي، إلى انتهاج تركيا لسياسة جديدة تركز على التنسيق الأمني المشترك مع الحكومة السورية، بدلاً من التركيز على تنفيذ ترتيبات أمنية أحادية الجانب، هذا التحول يعزز من قدرة الحكومة التركية على مكافحة بقايا تنظيم "حزب العمال الكردستاني" عبر قنوات رسمية مع الحكومة السورية، مما يمنح عملياتها شرعية قانونية دولية أكبر، وبالتالي انتقلت أولويات السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا من مرحلة الصراع الوجودي مع التنظيمات الكردية إلى "مرحلة الترتيبات الأمنية المستدامة" والمنسقة مع الحكومة السورية.

ثالثاً: الاعتماد على استراتيجية الدمج الفردي لقوات (قصد): بعد تنفيذ الاتفاق بين الحكومة السورية وقوات سوريا الديمقراطية الداعي في أحد بنوده الهامة إلى دمج قوات سوريا الديمقراطية ضمن تشكيلات الجيش السوري، عبرت تركيا عن قلقها من مسألة الدمج الجماعي، وأكدت على ضرورة أن يكون دمج تلك القوات كأفراد داخل تشكيلات الجيش السوري والابتعاد على الدمج الجماعي الذي يساهم في الإبقاء على هيكلية قوات سوريا الديمقراطية، وفضلاً عن ذلك، تؤكد تركيا على مسألة ضمان انتقال كافة الأسلحة التي قدمها التحالف الدولي لـ(قصد) إلى عهدة الجيش السوري المركزي.

المبحث الثاني

تأثير البعد الجيوسياسية على صنع السياسة الخارجية التركية حيال سوريا

تتجسد رؤية هذا المبحث، في دراسة تأثير البعد الجيوسياسية السوري في صنع السياسة الخارجية التركية، من خلال معرفه اهميه سوريا الجيوسياسية في حسابات تركيا لاسيما بعد التحولات السياسية في سوريا أواخر عام ٢٠٢٤م، المتمثلة بالتغيير السياسي في سوريا، وتحليل تلك الأهمية، من حيث موقع سوريا المميز، الذي جعل منها محوراً رئيسياً للتجارة بين بلدان الشرق الأوسط، فضلاً عن جعلها مسرحاً للصراعات التي تؤثر على الأمن الإقليمي، والوقوف على اهم تحديات السياسة الخارجية التركية حيال سوريا، مما سبق، سيقسم المبحث الى مطلبين: الأول، أهمية الجيوستراتيجية لسوريا في حسابات السياسة الخارجية التركية، اما المطلب الثاني، يتناول في تحديات السياسة الخارجية التركية حيال سوريا بعد عام ٢٠٢٤

المطلب الأول: أهمية الجيوسياسية لسوريا في حسابات السياسة الخارجية التركية

تشغل سوريا موقعاً استراتيجياً مميزاً في الشرق الأوسط، اذ شكل موقع سوريا الجغرافي المميز عند ملتقى اسيا وأوروبا وأفريقيا هويتها كمركز محوري في السياسة الإقليمية، فموقعها عند ملتقى حوض البحر الأبيض المتوسط وشبه الجزيرة العربية والهلال الخصيب، يجعل منها مركزاً تجارياً وعسكرياً وثقافياً. (Amir, 2024)

وتكمن أهمية الجيوسياسية لسوريا في حسابات سياسة الخارجية التركية، كونها تشكل المحور الأساسي لسياسة تركيا على الصعيدين: الأول، مرتبط بالسياسة التركية تجاه الشرق المتوسط وتوازناتها الإقليمية، اما الثاني، مرتبط بالسياسة التركية في الشرق المتوسط في إطار الاستراتيجية المشرقية، وكلا الصعيدين يمثل جزءاً أساسياً من الاستراتيجية التركية الكبرى "العمق الاستراتيجي" (علي: ٢٠١٣، ص ٥١٦)، التي هي بمثابة تجسيد لدوافع تركيا تجاه تعظيم نفوذها وتأمين امنها القومي، اذ تسعى تركيا الى حماية حدودها الجنوبية مع سوريا، من خلال منع تمدد المجموعات الكردية المسلحة في شمال سوريا والحيلولة دون أقامه دوله كردية، كذلك هي تجسيدا لدوافع تركيا نحو الانتقال من دور هامشي إلى دور محوري، لان صانع القرار التركي في إدراك واضح بان لسوريا مكانه الصدارة في ترجمه استراتيجيتها الجديدة في الشرق الأوسط لاسيما ان لتركيا حدود واسعة مع سوريا تتجاوز ٨٠٠ كم، فضلاً عن كون سوريا تمثل البوابة الاستراتيجية لتركيا نحو دول العربية خصوصاً مع دول الخليج العربي. وتظهر الأهمية الجغرافية لسوريا بشكل أكثر وضوحاً في السياسات التركية، خصوصاً عند تقييمها من خلال معايير الجغرافيا السياسية التقليدية التي تعتبر سوريا نقطة ارتكاز استراتيجية تسهم في تعزيز موقع تركيا داخل الشرق الأوسط.

وفقاً لنظريه "القوة الجوية" لـ (دي سفرسكي)، تتمتع لسوريا بأهمية استراتيجية بحكم موقعها الجغرافي المميز الذي يربط طرق المواصلات الجوية القادمة من دول الخليج العربي والأردن والعراق وإيران وتركيا، وتجسدت هذه الأهمية في إنشاء قواعد عسكرية للقوى الإقليمية والدولية داخل سوريا (الجبوري، ٢٠١٨، ٩٧٢)، ووفقاً لتلك الأهمية، تسعى تركيا إلى إنشاء قواعد عسكرية جوية في سوريا لاسيما داخل قاعدة (T4) لزيادة نفوذها في المنطقة (شعبان، ٢٠٢٥، ٤)

ومن خلال نظريه "القوة البحرية" لـ (الفريد ما هان)، تقع سوريا على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، ويمثل موقعها نقطة اللقاء بين القارات اسيا وافريقيا وأوروبا، وهي بذلك تقع على خطوط التبادل التجاري بين تلك القارات، فهي بمثابة بوابة بحرية للدول الاوربية الى الدول الاسيوية لاسيما دول الخليج العربي، كذلك تمثل بوابه استراتيجية لتركيا على دول الشرق الأوسط (الجبوري، ٢٠١٨، ٩٧١-٩٧٢)، اذ بإمكان لتركيا ان تضع من خلال الساحل المتوسط نقطة ارتكاز استراتيجية لسياستها الخارجية، وتعطيها نقاط قوة في التنافس الإقليمي في المنطقة، فضلاً عن أهمية الواجهة البحرية السورية لتركيا كونها تقابل جزيره قبرص، مما يعزز من شروط تركيا في التعامل معها (امد للدراسات، ٢٠٢٥)، وسوريا بهذا الموقع الاستراتيجي، توفر لتركيا إمكانيه الوصول الى طرق بحريه استراتيجية اضافيه، فمن خلال الساحل السوري، لاسيما بعد التغيير السياسي في سوريا ووجود علاقات جيدة بين البلدين، تسعى تركيا لتحقيق نفوذ لها على ممرات الشحن في شرق البحر الأبيض المتوسط، باعتبارها احد مسارات التجارة الدولية الهامه وممرًا بحريًا للصادرات النفط والغاز من الشرق الأوسط الى أوروبا.

اما من ناحية نظريه "قلب الأرض" لـ (هالفورد ما كندر)، تقع سوريا في منتصف الجسر الأراضى الذي يربط بين وسط اسيا وشرق أوروبا وافريقيا، يجعلها أحد مسارات التجارة الدولية لاسيما تجاره النفط والغاز الطبيعي، اذ ان موقع سوريا الاستراتيجي يتحكم في خط الانابيب المستقبلية لنقل الغاز الطبيعي كخط القطر - التركي المار بسوريا (الجبوري، ٢٠١٨، ص ٩٦٧-٩٧٢)، وبالنسبة لتركيا، فإن ذلك الخط من شأنه أن يرسخ دورها الاقتصادي والدبلوماسي والعسكري في الشرق الأوسط، اذ سيحقق لها نفوذًا كبيرًا على جهود الاستقرار الإقليمي وتدفقات الطاقة المستقبلية، من خلال توفير مصدرًا بديلاً للغاز الروسي الى اوروبا، ما يقلل من الاعتماد على الطاقة الروسية ويعزز من أمن الطاقة (شوكري، ٢٠٢٤)

ومن جانب نظريه "الإطار الأرضي" لـ (نيكولا سيبيكان) تقع سوريا ضمن منطقة الإطار الأرضي، التي ستكون ساحة للصراعات الدولية والإقليمية للسيطرة على مزيد من الموارد والممرات المائية (الجبوري، ٢٠١٨، ٩٦٨)، وجودها في منطقة الإطار الأرضي يزيد من أهميتها الجيوسياسية ويجعلها محط اهتمام للقوى الإقليمية والدولية من ضمنها تركيا لتحقيق منافع اقتصادية من اجل مصالحها (نجم الدين، ٢٠٢٩، ٥٢٩)، اذ تعد سوريا بعد التغيير السياسي في سوريا ذات اهميه كبيرة، سواء كساحة صراع على

مصالح متنافسة أو كركيزة أساسية محتملة للاستقرار الإقليمي، فموقعها الاستراتيجي يضمن استمرارها في تشكيل الشرق الأوسط لسنوات قادمة (Amir, 2024).

ختاماً، تبرز الأهمية الجيوستراتيجية لسوريا في سياق السياسة الخارجية التركية باعتبارها امتداداً طبيعياً وممرًا حيويًا لممرات النقل الاقتصادية، تسعى تركيا من خلال ذلك إلى تأمين حدودها ومنع ظهور أي كيان انفصالي قد يهدد استقرار المنطقة ويهدد أمنها القومي، مما يجعلها تولي اهتماماً كبيراً لتعزيز حضورها الأمني والعسكري والاقتصادي داخل الأراضي السورية، إذ يدرك صانع القرار التركي أن تحقيق أهداف بلاده الاستراتيجية في سوريا يرتبط بشكل مباشر بوجود بيئة مستقرة وآمنة هناك، ولذلك يُعد استقرار سوريا خصوصاً بعد التغيير السياسي في سوريا عام ٢٠٢٤ ضمن أولويات السياسة الخارجية التركي، وفي ضوء تلك الأهمية والاهداف هنالك مجموعه من التحديات الداخلية والخارجية، التي سنتطرق إليها في المطلب القادم.

المطلب الثاني: تحديات السياسة الخارجية التركية حيال سوريا

هناك العديد من المعوقات التي تُحدد موقف تركيا وسياستها تجاه الشرق الأوسط والأحداث الجارية فيه لاسيما تجاه سوريا، تُشكل معظمها تحديات للسياسة الخارجية التركية تجاه سوريا، فموقع تركيا ووضعها الجيوستراتيجي، وتجاربها التاريخية، وعواملها الثقافية والأيدولوجية، وقدراتها، فضلا عن شؤون السياسة الخارجية والداخلية لتركيا، جميعها تمثل تحديات امام السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا (Szymański, 2017, 65)، ومن أهم المحددات الرئيسة للسياسة الخارجية التركية تجاه سوريا بعد تغير النظام هي:

أولاً: التهديدات الأمنية

تراجع نفوذ تنظيم داعش، فضلاً عن السياسة الامريكية التي تسعى إلى تقليص وجودها العسكري في الشرق الأوسط لاسيما في سوريا، يخلق واقعاً جديداً يمس مستقبل قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، وجهود محاربة تنظيم داعش (عز العرب، ٢٠٢٥، ٣٣)، إذ تعارض تركيا بشدة التواجد الكردي في شمال سوريا، لذلك تعارض أي نشاط كردي يهدد وحدة الأراضي السورية، ويهدد مصالحها الاستراتيجية في سوري (Jafari, 2021, p297)، إذ يشكّل وجود حزب الاتحاد الكردستاني في سوريا والتخطيط لإقامة دولة كردية في شمال سوريا التحديين الرئيسيين اللذين يُحددان الأمن القومي في تركيا، التي تلعب دوراً هاماً في تشكيل وتوجيه السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا، مما أدى إلى تزايد البعد العسكري في سياستها الخارجية تجاه سوريا (HOVSEPYA, 2022)، وإن تنامي أنشطة المجموعات الكردية المسلحة وتمددتها في مناطق واسعه شمال سوريا، سبب تحدياً كبير لاستراتيجية السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا وعائفاً امام تطبيق مبدأ " صفر مشاكل" مع سوريا، وهو ما يشكل تهديداً واضحاً لأمنها القومي (مخنف، ٢٠١٨، ٢٢).

بعد الإعلان عن وقف إطلاق النار بين قوات سوريا الديمقراطية والحكومة السورية وفق اتفاق ١٨ كانون الثاني ٢٠٢٦، تم الاتفاق وبتنسيق دولي وإقليمي على نقل أعداد كبيرة من معتقلي داعش من سوريا إلى العراق، ويُعد ذلك واحدة من أكثر الملفات تعقيداً وحساسية على الصعيدين الأمني والسياسي في منطقة الشرق الأوسط لاسيما في العراق، إذ يزداد قلق الحكومة العراقية بشأن التداعيات الأمنية بخصوص هذه الخطوة، وقد عبر عن تلك المخاوف خبراء أمنيون ونواب في البرلمان العراقي، مؤكدين أن نقل هكذا أعداد لا يخلو من مخاطر أمنية حساسة، إذ يتطلب تحريك مئات السجناء شديدي الخطورة تسقيفاً عالي المستوى بين القوات الأمريكية والعراقية، وأي خلل في عمليات النقل قد يفتح المجال لمحاولات هجوم أو تهريب، خاصة في بيئة إقليمية ما زالت تشهد نشاطاً لخلايا "داعش" النائمة (المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، ٢٠٢٦).

وتكثيفاً لما سبق، يستنتج الباحث، بأن نقل سجناء داعش إلى العراق، فضلاً عن التوترات الأمنية في الساحل السوري والسوداء، والحرب الأمريكية على إيران والحرب "الإسرائيلية" على لبنان، تؤثر بشكل كبير على توجهات السياسة الخارجية التركية المستقبلية في المنطقة لاسيما في سوريا، وفي هذا السياق، رفضت تركيا رفضاً قاطعاً أي محاولات لتغيير الخرائط الجيوسياسية أو خلق فراغ أمني قد تستغله الجماعات الكردية المسلحة، وقد دفع هذا سياستها الخارجية إلى بذل جهود مكثفة لخفض من حدة التوترات الإقليمية، لمنع موجات جديدة من اللاجئين، وللحفاظ على تنفيذ مشاريعها المستقبلية، خصوصاً مشروع ربط غاز قطر بتركيا مروراً بالأراضي السورية، مما يعكس مساعيها لحماية مصالحها الوطنية وسط تصاعد التوترات بين القوى الكبرى والجهات الفاعلة الإقليمية.

ثانياً: التحالفات والقرارات الدولية

عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي (الناتو) وعلاقتها مع فواعل دولية، تلعب دوراً في تشكيل سياستها الخارجية، فضلاً عن الضغوطات والتأثيرات من حلفاءها الإقليميين والدوليين يمكن أن يؤثر على قرارات وتوجهات السياسة التركية في المنطقة لاسيما تجاه سوريا، فالعلاقات التركية مع الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا فضلاً عن قرارات الأمم المتحدة، جميعها لها تأثير واضح في تشكيل سياسة الخارجية التركية تجاه سوريا (منيب، ٢٠٢٤)، فوجود القوات العسكرية الروسية في قاعدة "حميميم" السورية، ومساندة الولايات المتحدة للقوات الكردية في شمال سوريا*، تُعدّ قيوداً أمنية لتركيا، نتيجة إلى تعقيدات التوازن الإقليمي وتأثيره المباشر على أولويات تركيا في قضايا مثل محاربة الإرهاب وتأمين حدودها الجنوبية مع سوريا.

شهدت بداية عام ٢٠٢٦ تحولاً جذرياً في المشهد السوري، حيث واجهت قوات سوريا الديمقراطية (قسد) ضغوطاً غير مسبوقة نتيجة تراجع الدعم الأمريكي الواضح لها، جاء ذلك بعد التقدم الواسع للجيش السوري على حساب مناطق سيطرة قسد، بعد أن تبنت واشنطن سياسة "الواقعية السياسية" تجاه حكومة

دمشق الجديدة، اذ لعب المبعوث الأمريكي الخاص الى سوريا (توم باراك)، دوراً محورياً في إجبار قيادة "قسد" على قبول الواقع الجديد خلال اجتماع عُقد في أربيل في ١٧ كانون الثاني ٢٠٢٦، والتأكيد على وجوب العودة الى اتفاق ١٠ اذار، الداعي الى دمج قوات سوريا الديمقراطية في الجيش السوري وفي سياق متصل، يُعد النفوذ المتزايد للقوى الإقليمية في سوريا المتمثلة بـ (المملكة العربية السعودية، قطر)، من الممكن ان يمثل تحدياً واضحاً للسياسة الخارجية التركية تجاه سوريا وبالتالي يحدد من خياراتها الاستراتيجية في سوريا مستقبلاً، باعتبار تلك السوري. القوى لديها مصالح كبيرة في سوريا، ومستقبلاً ستؤدي الى تقاطعها مع المصالح الاستراتيجية التركية في سوريا، وهو ما ينتج عنه تراجعاً في النفوذ التركي في سوريا في المستقبل.

ثالثاً: حماية المصالح

نتيجة للتغيرات الجيوسياسية في الجوار التركي لاسيما احداث سوريا بعد عام ٢٠١١، انتهجت تركيا سياسات مغايرة عن السابق في حمايه مصالحها في الشرق الأوسط، اذ أصبح استخدام القوة العسكرية احد اهم عناصر او الوسائل المفضلة لحمايه مصالحها، فالتطورات التي حدثت في سوريا بعد اعلان الجماعة الكردية للنظام الفيدرالي (روج آفا) في اذار عام ٢٠١٦، تغيرت نهج السياسة الخارجية التركية في استخدامها الوسائل لحمايه مصالحها لاسيما حمايه امنها القومي من النهج السلمي الى النهج العسكري (فرج، ٢٠٢١، ٤٤-٤٥)، والتي تمثلت بعملياتها العسكرية الأربعة في شمال سوريا ضد تلك الجماعات.

رابعاً: إعادة إعمار سوريا

تُمثل مساله إعادة إعمار سوريا، نتيجة للحرب التي استمرت الى ما يقارب عقد ونصف، فرصةً واعدةً يُمكن لتركيا أن تُصبح فيها لاعباً محورياً، بفضل قربها الجغرافي ونفوذها السياسي على الحكومة السورية الجديدة. وهذا من شأنه أن يُعزز المصالح التركية من خلال المشاركة في مشاريع إعادة الإعمار، وتسعى تركيا من خلال تلك المشاريع لتعزيز الآفاق السياسية والانتخابية لحزب العدالة والتنمية الحاكم، نظراً للموارد المالية التي تدخل البلاد وفرص العمل التي ستولدها، اذ تشير بعض التقديرات إلى أن تكلفة هذا المشروع ستتراوح بين ٢٥٠ و ٤٠٠ مليار دولار، وقد تصل إلى تريليون دولار وفقاً لتقديرات أخرى، (عز العرب، ٢٠٢٥، ٣٣-٣٤)، ويرى الباحث، أن الفوائد الاقتصادية المحتملة لتركيا من إعادة إعمار سوريا، من المتوقع أن تدفع سياستها الخارجية نحو زيادة الانخراط في الشأن السوري، نظراً للفرص التجارية والاستثمارية الهائلة في إعادة بناء البنية التحتية والقطاعات المختلفة، بالإضافة إلى إمكانية تحقيق الاستقرار الإقليمي الذي يعود بالنفع على تركيا.

خامساً: البعد الإنساني

المدخل الإنساني في علاقات تركيا مع الدول لاسيما مع الجوار الجغرافي جاءت بالاعتماد على "الدبلوماسية الإنسانية" التي انتهجتها تركيا، والتي تعطي اولويه للانخراط في قضايا دول الجوار الجغرافي

ومعالجه المشاكل الناشئة عنها لاسيما مشكله تدفق الكبير لأعداد اللاجئين السوريين الى تركيا (كامل، ٢٠١٧، ٢٤٧)، وترى تركيا ان دورها كجهة داعمه إنسانياً يمثل عنصراً أساسياً في سياستها الخارجية لدعم الاستقرار الإقليمي، وتعزيز مكانتها كقوة إقليمية وعالمية (6, 2018, Willitts-Kin)، ويُشكّل وجود اللاجئين السوريين على أراضيها ضغطاً على سياستها الخارجية، لا سيما فيما يتعلق بإدارة الأزمة الإنسانية، وتشمل هذه الضغوط قدرة تركيا على استيعاب الأعداد الكبيرة من اللاجئين، وما يترتب على ذلك من تحديات اقتصادية واجتماعية تواجه سياستها الخارجية (منيب، ٢٠٢٤).

سادساً: التصعيد "الإسرائيلي" في سوريا

تُعدّ سوريا ساحةً للتنافس الشديد بين تركيا و"إسرائيل"، اذ تسعى إسرائيل من خلال هذا التنافس الى انشاء مناطق منزوعة السلاح في جنوب سوريا وفرض حريه طيران طائراتها في أجواء المنطقة، وإنشاء منطقة عازلة بعد التغيير السياسي عام ٢٠٢٤، فضلاً عن أقامه علاقات جيدة مع دروز السويداء، ومنع الحكومة السورية الجديدة من استضافة الفصائل الفلسطينية في أراضيها، والحد من النفوذ التركي في سوريا، وفرض قيوداً على علاقات سوريا الخارجية، وعرقلة أي جهود اقليميه في سوريا تتعارض مع المصالح "الإسرائيلية"، بالمقابل تمتلك تركيا أدوات ضغط لا تمتلكها "إسرائيل" في سوريا، تسعى من خلالها الى تعزيز نفوذها في سوريا والمنطقة والحد من النفوذ الإسرائيلي في سوريا، ومن اهم هذه الأدوات، الاحتفاظ بعلاقات وثيقة بالحكومة السورية الجديدة، والوجود العسكري المباشر في شمال سوريا، فضلاً عن دعم تركيا الدبلوماسي لسوريا ضد الانتهاكات "الإسرائيلية" بفضل علاقاتها الجيدة مع الولايات المتحدة الامريكية، وممارسه ضغوطات دوليه ضد تلك الانتهاكات (المنسي، ٢٠٢٥).

وفي السياق نفسه، فإن الاعتداءات "الإسرائيلية" المستمرة على سوريا، يخلق تحدياً كبيراً امام النفوذ التركي الجديد في سوريا، مسبباً عقبات اما الحضور التركي في سوريا، وبالمقابل يوضح محدودية البدائل التركية في مواجهه تلك الاعتداءات، اذ لا يمكن لتركيا مثلاً انشاء قواعد عسكريه لها في سوريا بصورة مباشرة، فضلاً عن عدم امكانيته في نشر بطاريات دفاع جوي في سوريا خشية الانجرار إلى حرب شاملة مع "إسرائيل" وهو ما قد يؤدي مستقبلاً الى اضعاف قدرتها على ترسيخ نفوذها في سوريا (دياب، ٢٠٢٥). في الختام، يُجادل الباحث، بأن الموقع الجيوسياسي المميز لتركيا، إلى جانب موقعها بجوار سوريا، وتشاركها مع سوريا بحدود برية يبلغ طولها حوالي ٨٢٢ كم، فضلاً عن الحرب في سوريا التي بدأت عام ٢٠١١، كانت عوامل وأسباب أجبرت تركيا على زيادة اهتمامها بالمنطقة وبناء علاقات دبلوماسية مع دول الشرق الأوسط والقوى الدولية لمعالجة مشاكل الأزمة السورية، ولعب دور في تحديد اتجاهات السياسة الخارجية التركية تجاه دول المنطقة لاسيما تجاه سوريا.

المبحث الثالث

مرتكزات السياسة الخارجية التركية حيال سوريا

ارتبطت السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا بمصالح معقدة ومتشابكة، حيث تجمع بينهما حدود مشتركة طويلة، ومصالح اقتصادية وأمنية متبادلة، لذا لجأت تركيا الى تنسيق تحركاتها الداخلية تجاه سوريا بالمشاركة مع حلفائها من القوى المحلية داخل سوريا بما يتلاءم مع مقاصدها في تحقيق أولويات سياستها الخارجية، المتمثلة بالحفاظ على امنها القومي، وتحقيق نفوذها السياسي والاقتصادي في المنطقة لاسيما في سوريا، ووفقاً لهذا السياق، سيقسم المبحث الى مطلبين: الأول، يتضمن المرتكزات الأمنية - السياسية، اما الثاني، يتضمن المرتكزات الاقتصادية- الإنسانية.

المطلب الأول: المرتكزات الأمنية - السياسية

شكل حزب الاتحاد الكردستاني في سوريا، والتخطيط لإقامة دولة كردية في شمال سوريا، فضلاً عن وجود التنظيمات الإرهابية في سوريا، اهم التحديات التي تحدد الامن القومي في تركيا، مما أدى الى تزايد البعد الامني في سياستها الخارجية تجاه سوريا، وتسعى تركيا لتعزيز دورها الاستراتيجي في سوريا ما بعد نظام الأسد، فالمدخل الأهم للسياسة الخارجية التركية حيال سوريا هو تعظيم المصالح المشتركة بين البلدين، بمعنى ان السياسة الأمنية التركية حيال سوريا ليس هدفها تحقيق الامن والاستقرار لسوريا فقط، وانما هدفها ايضاً تحقيق الامن والاستقرار في تركيا، من منظور أن أمن واستقرار سوريا من امن واستقرار تركيا، وأمن واستقرار تركيا من امن واستقرار سوريا. ومن خلال ما سبق، سيقسم المطلب الى محورين: الأول، المرتكزات الأمنية، والثاني، المرتكزات السياسية.

اولاً: المرتكزات الأمنية

تركز العقيدة الأمنية التركية على بناء تفاعلات وتحالفات، تضمن لها وضعاً أمنياً أفضل تجاه التهديدات الداخلية والخارجية، اذ تتمتع بموقع جيواستراتيجي هام بالنسبة إلى الأمن والاستراتيجيات الأمريكية والأوروبية، قادره على احتواء التحديات السياسية والأمنية لأوروبا في الشرق الأوسط واسيا الوسطى بفعل وضعها الجغرافي المتاخم مع مناطق غير مستقرة أمنياً لاسيما مع سوريا، وشكلت سوري بعد عام ٢٠١١م، تحدياً كبير امام تنفيذ الاستراتيجية التركية القائمة على مبدأ " صفر مشاكل" مع دول الجوار، الا ان تنامي "المجاميع الكردية المسلحة" وتنظيمات "داعش" الإرهابية في سوريا، شكل تهديداً واضحاً للأمن القومي التركي، مما دفع تركيا بالتدخل المباشر باستخدام الأدوات العسكرية لتحقيق أهداف سياستها الخارجية في بعدها الأمني، المتعلقة بالحفاظ على امنها القومي (مقلد، ٢٠٢٣).

من منطلق المصلحة العليا لتركيا في تحقيق أهدافها القومية، لعبت السياسة الخارجية التركية أدواراً أمنية هامة تجاه سوريا، باعتبار أن هنالك تداعيات كثيرة لاسيما الأمنية منها قد تؤثر على كلا البلدين، فكان لابد على الجانبين أن يتفاعلا مع تلك التداعيات في سبيل تحقيق الأمن (العزاوي، ٢٠٢١، ٦٣٧)، ولمجلس الأمن القومي التركي دوراً بارزاً في توجيه السياسة الخارجية التركية تجاه دول الجوار لاسيما تجاه سوريا لحل المشاكل العالقة، والتي جاءت في مقدمتها مشكلة الاكراد، التي تعامل معها المجلس باعتبارها "تهديداً صريحاً للأمن القومي التركي" (عبد، ٢٠٢٠، ١٤٧). وإن زيادة تدخلات تركيا العسكرية في سوريا لاسيما في شمالها، يمكن أن يكون جزءاً من سياسة تركيا لإعادة تشكيل مناطق النفوذ في الشمال السوري، بما يتناسب مع مصالحها الاستراتيجية خصوصاً الأمنية منها (معلوم، ٢٠٢٥).

ونتيجة لخبرات تركيا مع حلف شمال الأطلسي (الناتو)، يمكن لتركيا تقديم مساعدة لسوريا في القطاع الأمن، إذ شجعت الحكومة التركية الفصائل السورية المسلحة على الاندماج في الهياكل الرسمية في ظل الإدارة الجديدة، ويجري المسؤولون الأتراك محادثات وثيقة مع نظرائهم لإنشاء نموذج للجيش الوطني، وهناك مؤشرات على أنها قد تُوسّع نطاق وجودها في سوريا من خلال اتفاقيات مماثلة لتلك التي أبرمتها في ليبيا، هذه الخطوة قد تتطوي على منح القوات الجوية التركية حقوق التمركز (Kardaş, 2025, 34)، إذ تسعى تركيا إلى إنشاء قاعدة جوية تركية داخل قاعدة السورية (T4)، مما أثار قلق "إسرائيل"، واعتبرته خطوه لزيادة نفوذ تركيا في سوريا، ومصدر تهديد مباشر لحسابات إسرائيل الاستراتيجية في المنطقة (شعبان، ٢٠٢٥، ٤) ومن المرجح أن تتعامل أنقرة مع ترتيبات كهذه بحذر لضمان عدم إثارة ردود فعل مضادة من الجهات الفاعلة الإقليمية. بالإضافة إلى ذلك، ونظراً لنمو صناعتها الدفاعية، يمكن لتركيا المساعدة في إعادة تسليح الجيش السوري، لا سيما في مجالات مثل الدفاع الجوي، وهذا من شأنه أن يتوافق مع التوجه الجديد للسياسات الإقليمية التركية (Kardaş, 2025, 34)، وبنفس الوقت يتعارض مع سياسات "إسرائيل" الراضية لتسليح الجيش السوري لاسيما تسليحه بمنظومه الدفاع الجوي.

وتكثيفاً لما سبق، يستنتج الباحث، بأن تركيا تولي أهمية لأمن سوريا واستقرارها لاعتبارات أمنية تتعلق بأمنها القومي، الذي يعتبر أهم محاور سياستها الخارجية، الرامية إلى إنشاء جبهة استقرار على حدودها الجنوبية، إذ خلقت مساحة الحدود الواسعة بين البلدين ما يُسمى بـ "الانكشاف الأمني"، مما أدى إلى نمو الأنشطة الإرهابية والجريمة المنظمة، لذا، تبنت تركيا سياسات أمنية تجاه سوريا، تتمثل في مكافحة التهديدات الأمنية، مثل تنظيم داعش والجماعات الكردية المسلحة المتمثلة بقوات سوريا الديمقراطية (قسد)، فضلاً عن تقديم الدعم العسكري للحكومة السورية الجديدة.

ثانياً: المراكز السياسية

منذ التغيير السياسي في سوريا أوائل كانون الأول ٢٠٢٤، تولّت تركيا ثلاثة أدوار مترابطة تجاه سوريا: أولاً، كانت اللاعب الاقليمي المحوري الذي ساهم في الحفاظ على مؤسسات الدولة الأساسية، والحفاظ على النظام العام، وضمان انتقال سلس نسبياً للعملية السياسية في سوريا، لما لها من علاقات وثيقة مع القوى المعارضة السورية التي اسقطت نظام الأسد، كما ساهمت تركيا في تحفيز عملية تطبيع علاقات سوريا إقليمياً ودولياً، من خلال فتح علاقات دبلوماسية وإجراء أولى الزيارات رفيعة المستوى، اما الدور الثاني، تمثل في بناء دولة قوية في سوريا، اذ أعطت تركيا اولويه للوحدة الوطنية من خلال بناء مؤسسات وخلق حوكمة شاملة تعكس التنوع الديموغرافي، والسعي لدمج الحركات الإسلامية في العملية الديمقراطية ضمن دولة سورية مركزية موحدة، والدور الثالث، يتمحور حول تعزيز مكانه تركيا "كدولة حامية" لسوريا الجديدة، والمدافع عن حقوقها لاسيما ضد التدخلات الإسرائيلية المباشر في سوريا (Kardaş, 2025, 33-34)، وتسعى تركيا من خلال تلك الأدوار تحقيق نفوذاً سياسياً واقتصادياً لها في سوريا، وجعلها لاعباً أساسياً في إعادة صياغة مستقبل سوريا (داود، ٢٠٢٥).

وشهدت السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا تحولاً جذرياً بعد تغير النظام السياسي في سوريا، اذ أدرك صانع القرار التركي، ان تركيا أصبحت أمام مشهد جديد يُتيح لها نفوذاً غير مسبوق، وفيما يلي اهم المراكز السياسية التي تسعى تركيا تحقيقها في سوريا، هي:

- توسيع النفوذ الإقليمي التركي في المنطقة لاسيما في سوريا، من خلال تحسين دورها في قضايا اقليميه مثل اللاجئين، وضبط الحدود.
- تعزيز النفوذ السياسي والعسكري التركي، من خلال زيادة نفوذها المؤسسي عبر دعم حكومة السورية الجديدة، الذي بدوره يمنح تركيا مكانه كبيره في حسم ملفات الأمن والأعمار والسياسة، ويجعلها طرفاً أساسياً في تحديد مستقبل سوريا.
- فرض نموذج سياسي جديد للحكم في سوريا، يرسخ نموذج "المركزية المرنة"، اذ تعبر تركيا غن قلقها من النظام الفيدرالي الذي يمنح مزيد من الاستقلالية للمناطق الكردية في شمال سوريا (فهيم، ٢٠٢٥).
- ينبع اهتمام تركيا في رؤية نظام سوري جديد يتأسس بسرعة من اعتبارات براغماتية وسياسية، فبعد سنوات من دعم المعارضة السورية، تلتزم السياسة الخارجية التركية برؤية حكومة سورية ناشئة قادرة على استعادة الخدمات الأساسية، وتحقيق استقرار اقتصادي، وتعزيز سلطتها في جميع أنحاء البلاد، وهي مهام لم ينجح نظام الأسد في تحقيقها. وإذا حدث فشل مماثل، فلن يؤثر ذلك فقط على شرعية نظام احمد الشرع، بل قد يعيد سوريا لمزيد من الفوضى، مما سيؤثر بشكل مباشر على تركيا، بما في ذلك احتمال تجدد عدم الاستقرار على حدودها مع سوريا، ومع ذلك، فإن بناء دولة قوية ومستدامة في سوريا يحتاج إلى أكثر من

مجرد إرادة سياسية أو قوة عسكرية محلية، بل يتطلب الأمر خبرة إدارية، ومؤسسات شاملة، وشرعية دولية، وقبل كل شيء، موارد مالية كبيرة - وهي أشياء لا تستطيع تركيا توفيرها بمفردها، ووعياً منها بهذه التحديات، سعت إلى إشراك الجهات الفاعلة الخليجية في العملية، على أمل أن تُعزز نفوذها في المنطقة بالقدرة المالية لدول الخليج العربي مثل السعودية وقطر، في حين مارست تركيا الضغط في واشنطن لرفع العقوبات (Çevik, 2025).

المطلب الثاني: المرتكزات الاقتصادية - الإنسانية

إن تنامي القوة الاقتصادية في تركيا وتنمية الديمقراطية، يصب لصالح تعزيز النفوذ التركي في المنطقة لاسيما في سوريا، إذ هنالك مشروعاً إقليمياً تعمل تركيا للوصول الية مستقبلاً، تكون فيها الزعامة لتركيا، ولتنفيذ هذا المشروع، تستند السياسة الخارجية التركية الى ثلاثة مداخل: مدخل ديمقراطي، بتغيير انظمه الحكم في المنطقة وبناء انظمه سياسية جديدة لها علاقات جيدة مع تركيا، والمدخل الثاني، هو المدخل الاقتصادي، تحاول تركيا من خلالها إيجاد أسواق لمنتجاتها واستثماراتها، اما المدخل الثالث، يتمثل بالمدخل الإنساني، تسعى تركيا من خلاله تسويق نفسها كدولة "حامية للشعوب الضعيفة" (بن علي، ٢٠١٨، ١٨٨)، ومن خلال ما سبق سنتطرق في هذا المطلب الى المحور الاقتصادي والإنساني كأحد مرتكزات السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا بعد تغيير نظام الأسد.

أولاً: المرتكزات الاقتصادية

بعد التغيير السياسي في سوريا، تسعى تركيا الى السيطرة مبكراً على قطاع الطاقة في سوريا، إذ أعلن وزير الاقتصاد التركي (ألب أرسلان بيرقدار) في ٢٧ كانون الأول ٢٠٢٤م عن استعداد بلاده لأشياء خط لأنابيب النفط من سوريا الى تركيا وربطة مع خط الأنابيب بين العراق وتركيا، فضلاً عن فتح الباب امام عودة مشاريع المشتركة مع سوريا، وعبر بيرقدار عن حرص بلاده على إعادة إصلاح البنية التحتية لقطاع الكهرباء السورية (عز العرب، ٢٠٢٥، ٣٤).

من خلال بوابه الجيوسياسية لسوريا، أصبحت المشاريع الرابطة بين الطرفين الخليجي والتركي ممكنه التنفيذ، وبعد ان كانت سوريا منطقة عازلة، بسبب وجود نظام الأسد ونفوذ إيران وروسيا، أصبحت سوريا بعد التغيير السياسي عام ٢٠٢٤ نقطة الوصول للمشاريع الواعدة في مجال انتاج الطاقة وخطوط نقلها (قدوره، ٢٠٢٥، ٢-٤)، إذ تتمتع تركيا بموقع استراتيجي لقيادة جهود الإنعاش المبكر لمنظومه الطاقة والبنية التحتية في سوريا، الذي سيوسع نطاق نفوذ تركيا ويمنح الشرعية الدولية لها (Loft, 2025, 50). وتعود فكرة مشروع خط الغاز القطري- التركي مروراً بسوريا الى عام ٢٠٠٩، والذي يجعل من سوريا ممراً استراتيجياً لنقل الطاقة من الشرق الأوسط الى أوروبا، وبعد انتهاء حكم الأسد، عادت فكرة

احياء المشروع مرة أخرى، بعد ان أصبحت الظروف مواتية للتنفيذ المشروع، وفي حال تنفيذه، فان المكاسب لن تكون فقط لسوريا، وانما لتركيا ايضاً، اذ تستطيع تركيا من خلال المشروع، الوصول الى مستوى عال من الاستقرار السياسي والاقتصادي على المستوى الداخلي، من خلال توفير فرص عمل كبيرة، في فترة انشاء والتشغيل المشروع، مما سيعزز من دور القطاع الصناعي والبنائي في تركيا، ويساهم في زيادة عائدات تركيا من خلال انتقال الطاقة من الشرق الأوسط الى أوروبا (داود، ٢٠٢٥)، ينظر خارطة رقم (٤) خارطة رقم (٤)

يوضح فيها خط الغاز القطري- التركي المتوقع مروره عبر سوريا.



المصدر: (الصفار، ٢٠٢٤)

ومما سبق، يثار تساؤل رئيس، حول سبب اهتمام صانع القرار التركي بتوسيع نفوذ بلاده في مجال مشاريع الطاقة في سوريا؟ للإجابة عن هذا التساؤل، يتوجب الإشارة الى ان تركيا تسعى من وراء ذلك لتحقيق عدة أهداف، اذ تستهدف تركيا من وراء انخراطها في مشاريع الطاقة السورية تحقيق جملة من الأهداف، يتمثل أبرزها في تعظيم دورها في شرق المتوسط، وتعزيز دورها كقناقل للطاقة من خلال فتح مجال جديد لشركات الطاقة التركية للاستثمار في مجال الطاقة في سوريا، وإنعاش الاقتصاد التركي، فضلاً عن تقليل تكاليف استيراد الطاقة، وتحديد مشروع الإدارة الذاتية الكردية (عز العرب، ٢٠٢٥، ٣٤).

لجأت تركيا وبالاتفاق مع الجانب السوري الى انشاء لجنة اقتصادية وتجارية مشتركة، والبدء بأنشاء مناطق صناعية بهدف إنعاش الاقتصاد السوري، وساهمت تركيا وبالتعاون مع الحكومة السورية المؤقتة بإعادة تأسيس مجلس الاعمال المشترك الذي توقف منذ اندلاع الحراك الشعبي في سوريا عام ٢٠١١ (عبد الرزاق، ٢٠٢٥)، وتؤكد تركيا على ضرورة استئناف العمل باتفاقية التجارة الحرة مع سوريا لخدمه مصالحها

الاقتصادية والاستراتيجية، المتمثلة بتحقيق عدة نقاط هامة: أولها، التوسع داخل السوق السوري، من خلال زيادة حجم تجارتها، ودعم الشركات التركية التي تسعى للاستثمار في سوريا، فضلاً عن إنشاء منطقة صناعية داخل سوريا بهدف تقليل تكاليف الإنتاج في تركيا، ثانيها، تحسين التجارة والتنمية بالمناطق الحدودية لتركيا مثل غازي عنتاب وكيليس، أما المصلحة الثالثة لتركيا لاستئناف اتفاقية التجارة الحرة مع سوريا، هي تعزيز النفوذ الاقتصادي لتركيا في المنطقة لاسيما منطقة الخليج العربي عبر بوابه الجيوسياسية لسوريا (سيف النصر، ٢٠٢٥).

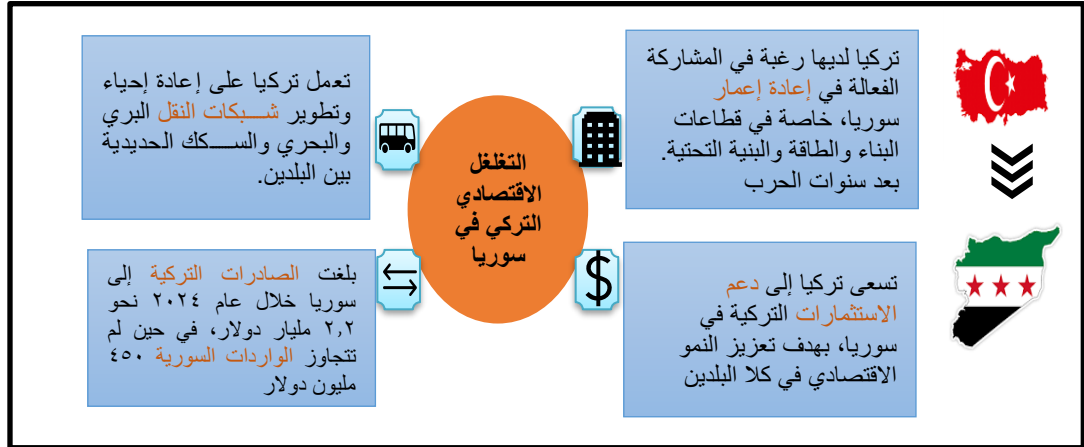
وتهدف تركيا بالوصول البري الى دول الخليج العربي عبر بوابة سوريا، اذ يمكنها من تعزيز مشاريعها الاقتصادية العملاقة مع دول الخليج العربي، وكذلك في تعميق روابطها بالعالم العربي، وهنا يدرك صانع القرار التركي بان تحقيق ذلك، يتم من خلال المشاريع التالية: (قدوره، ٢٠٢٥، ٢-٤)

- تطوير خط سكة الحديد الرابط بين غازي عنتاب التركية وحلب السورية، الذي افتتح عام ٢٠٠٩.
- بناء خطوط سكك حديدية جديدة من غازي عنتاب الى حلب لتصل بشبكة الخطوط السعودية الحديدية الحديثة

- تطوير الطريق الدولي "M5"، الذي يمر من حلب إلى درعا؛ إذ يمكن ربطه شمالاً بتركيا عبر مدينة غازي عنتاب، وجنوباً بالأردن وصولاً إلى شبكة الطرق السعودية، الرابطة بالخليج وتكتيفاً لما سبق، نجد بأن جميع الخطوات الاقتصادية التي تسعى تركيا لتحقيقها من خلال سياستها الاقتصادية تجاه سوريا، تهدف إلى تحقيق أهداف محددة، تشمل هذه الأهداف: زيادة النمو الاقتصادي، وتعزيز الصادرات، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتحسين المستوى المعيشي المواطنين، ويتطلب كل ما سبق، بيئة آمنة في سوريا، فيها مزيد من الاستقرار السياسي والأمني، بحيث تكون تركيا قادرة على تنفيذ مشاريعها الاقتصادية، مثل الاستثمار في البنية التحتية وإعادة الإعمار، حيث أن عدم وجود بيئة آمنة في سوريا يعيق هذه المشاريع ويقلل من فرص نجاحها. ينظر مخطط رقم (١)، الذي يوضح مستوى التغلغل الاقتصادي التركي تجاه تركيا بعد التغيير السياسي في سوريا عام ٢٠٢٤.

مخطط رقم (١)

يوضح فيه حجم التغلغل الاقتصادي التركي في سوريا بعد اسقاط النظام السياسي السوري



المصدر: من اعداد وتصميم الباحث بالاعتماد على عدة مصادر، أهمها: (اسليم، ٢٠٢٥):

<https://www.aljazeera.net/ebusiness/2025/4/30>

ثانياً: المراكز الإنسانية

منذ أوائل عام ٢٠١٤، استندت الحكومة التركية الى سياسة جديدة تجاه اللاجئين السوريين، بعد ان كان الوضع القانوني لهم غامضاً الى حد ما، اذ قررت الحكومة التركية إصلاح النظام القانوني المتعلق باللاجئين السوريين، بما يعزز من وضعهم القانوني داخل تركيا، اذ اعتُبر السوريين في بداية الازمة أجنبان داخل تركيا، وعندما انشئت المخيمات وفتحت الحدود التركية امام السوريين الراغبين بالدخول الى تركيا، سُجِّل السوريون الذين يعيشون داخل المخيمات من قِبل هيئة إدارة الكوارث والطوارئ التركية، وبذلك اعتبر المرتكز الإنساني احد الأدوات التي من خلالها تنفذ السياسة الخارجية التركية اجنداتها فيما يتعلق بالأزمة السورية (ضاحي، ٢٠١٤)، الا ان قضية اللاجئين السوريين المتواجدين في تركيا والذي وصل عددهم الى ٣.٢ مليون لاجئ، شكلت عبئاً على الحكومة التركية (السعيد، ٢٠٢٥، ١٥).

خلقت الازمة السورية تغييراً كبيراً في السياسة الخارجية التركية تجاه موضوع اللاجئين، اذ استندت الى سياسة "الباب المفتوح" للسوريين، حيث وفرت تركيا لهم حماية مؤقتة، ولم تسمح بالعودة القسرية إلى سوريا، ومدة إقامة غير محددة، مما جعلهم يتمتعون بحقوق اجتماعية ومدنية مماثلة لتلك التي يتمتع بها اللاجئين في الدول الغربية، لذلك نهج تركيا لايزال جديداً مقارنةً بالمعايير العالمية في معاملة اللاجئين، والتي تميل إلى تبني منظور أمني ومطالبات بتقاسم الأعباء، وأن تحول تركيا من نهج متمركز حول الأمن

إلى نهج إنساني إلى حد ما، مرتبط بسياساتها الخارجية التي تسعى من خلالها لعب دور الوسيط، وترسيخ مكانتها كفاعل إقليمي قادر على مواجهة المشكلات الإنسانية من خلال الدبلوماسية (kaya, 2023).

يثير ملف اللاجئين السوريين خلاف شديد بين الأوساط السياسية بتركيا، إذ عبرت بعض الأحزاب السياسة المعارضة، وفي مقدمتها حزب الشعب الجمهوري، فضلاً عن الأحزاب القومية عن مناهضتها لتواجد السوريين داخل تركيا، وخلال الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في عام ٢٠٢٣، ركزت تلك الأحزاب على ضرورة حل مسألة اللاجئين السوريين (عبد الرزاق، ٢٠٢٤).

ويرى الباحث، ان المتغيرات السياسية التي طرأت في سوريا أواخر عام ٢٠٢٤ والمتملة بالتغيير السياسي، لم تؤثر على نهج السياسة الخارجية التركية تجاه الشعب السوري في جانب الإنساني، فالسياسة التركية لم تقتصر على الجانب السياسي والعسكري، وانما امتدت لتشمل الجانب الإنساني، إذ تعتبر تركيا واحدة من أكبر الدول المستضيفة للاجئين السوريين، وتقدم لهم الدعم في مجالات مختلفة، مثل توفير الغذاء والمأوى والرعاية الصحية والتعليم.

بالتالي فان السياسة الخارجية التركية تجاه اللاجئين السوريين استندت على خمسة مرتكزات في بعدها الإنساني منذ عام ٢٠١١: المرتكز الأول، استقبال اللاجئين السوريين، والمرتكز الثاني، يتمثل بدعم النازحين داخل سوريا من خلال تقديم المساعدات الغذائية والطبية والإغاثية عبر المنظمات الإنسانية المختلفة، في حين المرتكز الثالث، كان يهدف لإنشاء مناطق آمنة داخل سوريا لحماية المدنيين من العنف وتسهيل عودتهم إلى مناطقهم، اما المرتكز الرابع، تمثل بدعم للقطاعين التعليمي والصحي في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة سابقاً، والمرتكز الإنساني الأخير، تمثل بتنسيق الجهود مع المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، لتقديم الدعم الإنساني.

ختاماً، منذ التغيير السياسي في سوريا في الثامن من كانون الأول عام ٢٠٢٤، أصبحت تركيا الدولة الأكثر انخراطاً في قضايا سوريا، إذ انتهجت السياسة الخارجية التركية نهجاً شاملاً تجاه استقرار سوريا من الناحية السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية، لتعزيز نفوذها في سوريا الجديدة، وبالتالي تعظيم مصالحها الحيوية، واکمالاً للموضوع، سنتطرق في المبحث القادم الى اهمية سوريا الجيوسياسية بالنسبة لتركيا، واهم التحديات السياسية الخارجية التركية حيال سوريا وآفاقها المستقبلية في ضوء مجموعه من المتغيرات الجيوسياسية.

الخاتمة والاستنتاجات

بفعل التغيرات التي طرأت على المشهد السوري منذ عام ٢٠١١، تبلورت ثلاثة أهداف رئيسية شكلت جوهر السياسة الخارجية لتركيا تجاه سوريا: الهدف الأول، تمثل بمنع حزب الاتحاد الديمقراطي من فرض سيطرته على المناطق الشمالية لسوريا عبر توحيد كانتونات عفرين، كوباني، والجزيرة، والتي أُعلن تشكيلها عام ٢٠١٤، أما الهدف الثاني، فكان يتمثل في إبعاد تنظيم داعش عن الحدود التركية، لا سيّما بعد تنفيذه لهجمات إرهابية متكررة داخل تركيا، ما استوجب مكافحة الإرهاب من منبعه، في حين ركز الهدف الثالث على إنشاء مناطق آمنة في شمال سوريا لتيسير عودة اللاجئين السوريين المقيمين في تركيا إلى وطنهم، وتعد هذه الأهداف الثلاثة المحاور الأساسية التي وجهت السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا في تلك المرحلة، ومع ذلك، انطلقت لاحقاً مرحلة رابعة تركزت على تعزيز أمن الحدود، ترافق معها تنفيذ عمليات عسكرية عبر الحدود كجزء من استراتيجيتها الأمنية.

بعد التغيير السياسي في سوريا في أواخر عام ٢٠٢٤ انطلقت المرحلة الخامسة في توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا، إذ شهدت السياسة التركية تجاه سوريا تحولاً جذرياً، فبعد سنوات من انتهاج نهج "إدارة الأزمة" والانخراط في مواجهات عسكرية مباشرة، انتقلت أنقرة إلى تبني نهج يُركّز على تحقيق الاستقرار المستدام، هذا التحول عكس انتقالاً من الدفاع عن الأمن القومي إلى مرحلة جديدة تتمثل في "تثبيت الشرعية وبناء الشراكات" من خلال إضفاء الشرعية الدولية على النظام السوري الجديد، وتعزيز علاقات سوريا مع القوى الإقليمية والدولية المؤثرة لاسيما مع الولايات المتحدة الأمريكية، والعمل بالتنسيق مع قطر والمملكة العربية السعودية لرفع أو تخفيف العقوبات الدولية المفروضة على سوريا من خلال اقناع الولايات المتحدة الأمريكية. وتكثيفاً لما سبق، لم تكن تحركات تركيا تجاه سوريا مجرد ردود فعل على الاحداث الداخلية في سوريا، بل كانت جزءاً من سياسات أوسع تهدف إلى حماية الأمن القومي، وتأمين المصالح الاقتصادية، وتعزيز النفوذ الإقليمي.

الاستنتاجات

❖ التحرك التركي تجاه سوريا، جاء كجزء من خطة استراتيجية متكاملة تهدف إلى تحقيق عدة أهداف مترابطة: أولها، هدف أممي، يتمثل في تعزيز حماية الحدود والقضاء على مصادر التهديد والإرهاب، ثانيها، هدف اقتصادي، يتعلق بحماية المصالح الاقتصادية وضمان دور فاعل في مرحلة إعادة الإعمار، أما الهدف الثالث، يتمثل برغبة تركيا في ترسيخ مكانة لها كقوة إقليمية بارزة قادرة على التأثير في صياغة مستقبل المنطقة.

❖ أيقنت تركيا أنها غير قادرة على حسم الملف السوري بمفردها بعد تغيير النظام السياسي في سوريا، فاتجهت نحو التنسيق الاستراتيجي مع أقطاب إقليمية (قطر والسعودية)، مما يعكس رغبتها في خلق جبهة موحدة لإعادة صياغة المشهد السوري بما يخدم مصلحة المنطقة.

❖ التواجد العسكري التركي في سوريا سيركز مستقبلاً على ثلاث مراحل: الأولى، بسط الأمن والاستقرار، والمرحلة الثانية ستركز على تسليح الجيش السوري وتدريبه على الأسلحة الحديثة، اما المرحلة الثالثة تركز على المراقبة والتعاون، وهذا يعكس إدراك صانع القرار التركي لأهمية الانخراط المباشر في المساهمة في صياغة مستقبل سوريا.

❖ التقدم الملحوظ الذي حققه الجيش السوري في شمال شرق سوريا على حساب تراجع قوات سوريا الديمقراطية في كانون الثاني ٢٠٢٦، يمثل مكسباً مباشراً للأمن القومي والسياسة الخارجية التركية، فاستعادة الجيش السوري السيطرة على مناطق كانت خارج نطاق سيادته تعزز الحاجة إلى شراكات إقليمية، خاصة مع تركيا، مما يفتح المجال لتفعيل التعاون التجاري بين الجانبين، لاسيما وأن مناطق شمال شرق سوريا تعدّ مصدراً رئيسياً للثروات أهمها النفط، وهو ما سيقود الى تقدم في السياسة الخارجية التركية في سوريا.

❖ اظهر البحث أن التأثير التركي في سوريا بعد عام ٢٠٢٤ يعتمد بشكل ملحوظ على امكانياتها على الموازنة بين الحفاظ على نفوذها العسكري وبين الانخراط في مشاريع إعادة الإعمار، مما يجعل من سوريا "بوابة اقتصادية" مهمة لتركيا في المرحلة

❖ إن تقليص نفوذ قوات سوريا الديمقراطية في شمال سوريا لاسيما في شرق الفرات يمثل مكسباً استراتيجياً لتركيا، اذ يقلل ذلك من فرص التدخل الأجنبي المتمثل بالولايات المتحدة الامريكية الذي كان يتخذ من دعم قوات سوريا الديمقراطية ركيزة لوجوده في المنطقة، فضلاً عن ذلك فان القضاء على تلك القوات يعني تفكيك الربط العضوي بين حزب العمال الكردستاني (PKK) وامتداداته السورية، هذا الانجاز يسمح لتركيا باستغلال الحدود الواسعة مع سوريا ليس فقط كحزام أمني بل كم منطقة جذب اقتصادي.

❖ اندلاع الحروب في الشرق الأوسط وارتفاع حدتها، لاسيما الحرب الامريكية على إيران والحرب "الإسرائيلية" على لبنان، يجعل من سوريا ساحة لإعادة الترتيبات السياسية والأمنية والاقتصادية، وامام هذه التوترات، تجد تركيا نفسها امام مجموعه من التعقيدات، فبينما تمنحها تلك الحروب فرص لملء الفراغ الاستراتيجي في سوريا وتعزيز حضورها كفاعل اقليمي، الا إن تلك الفرض تواجهها رغبة تركية في الحفاظ على استقرار المنطقة، فصانع القرار التركي يدرك بان الفوضى الشاملة قد تجني بفوائد كبيرة للجماعات الكردية في كامل المنطقة، من خلال استغلالها للثغرات الأمنية من اجل إعادة تنظيم صفوفها، لذا، تسعى السياسة الخارجية التركية في ضوء هذه التوترات الأمنية الى توسيع نفوذها العسكري والاقتصادي في سوريا، وفي الوقت ذاته، تسعى مع بعض القوى الإقليمية والدولية لمنع انتقال المنطقة الى بورة للتوترات الأمنية، مما قد يؤدي الى تهديد مباشر لأمنها القومي.

المصادر والمراجع

١. العربية

- أحمد، ص. م. (٢٠٢٥). تركيا والأهداف الكبيرة" في سوريا: الفرص والتحديات. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. <https://acpss.ahram.org.eg/News/21336.aspx>
- اسليم، ز. (٢٠٢٥). أين وصل التعاون الاقتصادي بين أنقرة ودمشق؟ الجزيرة نت. <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2025/4/30/A9>
- الجابر، أ. (٢٠٢٥). تركيا وسوريا.. بين دعم الوحدة واشتراطات الأمن القومي. موقع 963. <https://963media.com/archives/52135>
- الجبوري، ح. ع. ع. والعبيدي، أ. ح. ع. (٢٠١٨). الأهمية الإستراتيجية لموقع سوريا الجغرافي من منظور الجيوبوليتكا الروسية. مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية - جامعة الموصل، ١٥ (١)، ٩٥٩-٩٩٢. <https://doi.org/10.13140/RG.2.2.24961.63843>
- السعيد، س. ع. ع. وآخرون. (٢٠٢٥). إسقاط النظام السياسي السوري (نظام بشار الأسد): المقدمات والآثار والتداعيات المحتملة. مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية. <https://www.hcrsiraq.net/wp-content/uploads/2025/04/pdf>
- السكري، م. (٢٠٢٤). اللاجئين السوريون: عنوان بارز في السياسة التركية. معهد التحرير لسياسة الشرق الأوسط. <https://timep.org/post-arabic/A7/>
- الصفار، ف. ح. ع. (١٢ ديسمبر، ٢٠٢٤). خط الغاز القطري التركي والأحداث في سورية. مركز الدراسات الاستراتيجية. <https://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/archives/9765>
- العزاوي، أ. ع. سلامة، ج. محمد، م. ش. (٢٠٢٥). تطور السياسة الخارجية التركية تجاه الأزمة السورية بعد أحداث ٢٠١١. مجلة دراسات سياسية واقتصادية، كلية السياسة والاقتصاد-جامعة السويس، ١٥ (١)، ٦١٣-٦٤٦. <https://doi.org/10.21608/psej.2024.268406.1110>
- المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات. (٢٠٢٦). مكافحة الإرهاب. معتقلو داعش بين الفرار والنقل إلى العراق والتحديات الأمنية المستقبلية. وحدة الدراسات (٢٥). بون. <https://www.europarabct.com/B3>
- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (٢٠٢٢). الانفتاح التركي على النظام السوري: دوافعه وآفاقه. وحدة الدراسات السياسية. <https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/the-turkish-rapprochement-with-the-syrian-regime-motives-and-prospects.aspx>
- المنسي، إ. (٢٠٢٥). سيناريوهات محتملة: إلى أين يتجه التنافس التركي الإسرائيلي على سوريا؟ المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. <https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/10119/A7>
- النوفل، و. (٢٠٢٥). الوجود التركي في سوريا: ضرورة مرحلية ترسخ لتواجد دائم؟ سوريا على طول. <https://syriadirect.org/ar/>
- امد للدراسات. (٢٠٢٥). تركيا وإسرائيل وجها لوجه في سوريا: كيف ستواجه الإدارة الجديدة قدرها الجغرافي؟ <https://amadeps.com/B3/>
- بن علي، ل. (٢٠١٨). السياسة الخارجية التركية والثورات العربية: المراجعات، المخرجات، الأدوار. مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي المانيا-برلين، ٨ (٨)، ١٨٠-١٩٧. <https://democraticac.de/wp-content/uploads/2018/03/pdf>
- داود، ه. (٢٠٢٥). الداخل التركي بعد سقوط بشار الأسد. مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الازمات والصراعات.

<https://shafcenter.org/>

<https://ara.yekiti-media.org/88/>

دلي، خ. (٢٠١٥). تركيا والتدخل العسكري في سوريا. يكتي ميديا.

دياب، ع. (٢٠٢٥). كيف يهدّد التنافس التركي الإسرائيلي وحدة سوريا واستقرارها؟. رصيف ٢٢.

<https://raseef22.net/article/1100664-A7>

زغبني، ر. (٢٠٢٢). الجيب التركي في سورية: قبر سليمان شاه. مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية. ٦(٤).

٤٠-٢٧.

<https://api.tartous-univ.edu.sy/storage/contents/May2024/yqKhCNnj4mCqbHDcp6FQ.pdf>

سالم، م. ص. (٢٠١٧). الأبعاد الجيولتكية للتنافس الروسي الأمريكي على سوريا (٢٠١١-٢٠١٦). مجلة العميد، ٦(٢٣).

<https://search.emarefa.net/detail/BIM-842979>

٣٣٧-٣٧٥.

سيف النصر، أ. (٢٠٢٥). اتفاقية التجارة الحرة بين تركيا وسوريا: فرص واعدة وتحديات قائمة. بوست نون.

<https://www.noonpost.com/294046/>

شعبان، ف. (٢٠٢٥). إعادة التفكير في جغرافيا الشرق الأوسط السياسية بعد سقوط نظام الأسد. المركز العربي لدراسات سورية

<https://damascusinstitute.org/researches/9/>

المعاصرة.

شمخي، ه. ح. (٢٠٢٢). السياسة الخارجية التركية تجاه تونس ومصر وسوريا بعد الربيع العربي منذ العام (٢٠١١ - ٢٠٢١).

<https://doi.org/10.58298/772024521>

مجلة قضايا سياسية، (٧٧). ٤٢٣-٤٣٨.

شوكري، أ. (٢٠٢٤). مشروع خط أنابيب الغاز بين قطر وتركيا يربط ٤ دول عربية.. هل يتحقق؟ (ترجمة نوار صبح). الطاقة.

<https://attaqa.net/2024/12/16/B1>

ضاحي، ع. (٢٠١٤). اللاجئين السوريون والأزمة الإقليمية. مركز كارنيجي لروسيا وأوراسيا.

<https://carnegieendowment.org/ar/russia-eurasia/research/2014/12/syrian-refugees-and-the-regional-crisis>

غانم، أ. ن. م. ز. (٢٠١٩). التدخل التركي في سوريا وأثره على الأمن القومي السوري (٢٠١١-٢٠١٨م). رسالة ماجستير

في العلوم السياسية، جامعة القدس. <https://dspace.alquds.edu/items/cf2291a2-ac74-4bf3-a934-6cbe8f3bea66>

عبد، أ. ي. (٢٠٢٠). مجلس الأمن القومي التركي. مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، الإمارات العربية

<https://doi.org/10.33193/JALHSS.59.2020.279>

المتحدة، (٥٩). ١٤٠-١٤٩.

عبد الرزاق، س. (٢٠٢٤). تراجع أعداد اللاجئين السوريين في تركيا لأقل من ٣ ملايين. صحيفة الشرق الأوسط.

<https://aawsat.com/86>

عبد الرزاق، س. (٢٠٢٤). أنقرة تسابق الزمن لتنفيذ اتفاقاتها مع حكومة دمشق. معهد دمشق للدراسات والبحوث.

<https://www.di4sr.com/archives/25439>

عل، أ. أ. وآخرون. (٢٠١٣). خلفيات الثورة: دراسات سورية. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

https://www.dohainstitute.org/ar/BooksAndJournals/Pages/The_Revolutions_Background_Syria_n_Studies.aspx

عز العرب، م. (٢٠٢٥). تعزيز النفوذ: كيف توظف تركيا التحولات الجيوسياسية بعد سقوط الأسد؟. دورية الملف المصري،

(١٢٦).

<https://acpss.ahram.org.eg/Esdarat/MalafMasry/126/files/downloads/Malaf-126-Mar-2025-Final.pdf>

قدوره، ع. (٢٠٢٥). سورية وتركيا ومسألة البوابة المتبادلة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

<https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/syria-turkey-and-the-matter-of-the-mutual-gateway.pdf>

- كامل، م. ع.، ونجم، أ. م. (٢٠١٧). الاستراتيجية التركية تجاه الشرق الأوسط: دراسة في ضوء عوامل التغيير الإقليمي. مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت. ٣(١١). ٢٦١-٢٢٥. <https://doi.org/10.25130/tjfps.v3i11.145>
- فرج، م. ع. (٢٠٢١). السلوك السياسي الخارجي لتركيا ما بعد عام ٢٠١١. رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأدنى.
- فهمي، أ. (٢٠٢٥). تأثير التطورات السياسية في سوريا على الاستراتيجية والمصالح التركية في سوريا. مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصراعات. <https://shafcenter.org/A7>
- مخنف، س. (٢٠١٨). البعد العسكري في السياسة الخارجية التركية: دراسة حالة سوريا (٢٠١١-٢٠١٨). مجلة مدارات سياسية. ٢(٢). ٤٦-٢١. <https://asjp.cerist.dz/en/article/73385>
- مرسي، ر. ح.، مقلد، إ.، ص.، وبدي، م. م. (٢٠٢٣). السياسة الخارجية التركية وتطورات الأزمة السورية. المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة أسيوط. ٤٣(٧٨). ١٦٠-١٩١. <https://doi.org/10.21608/sjcf.2023.144500.1006>
- مركز الحوار السوري. (٢٠٢٢). دوافع الانفتاح التركي على نظام الأسد ومآلاته. مركز الحوار السوري. ١-٢٦. <https://e8nd7pn44jx.exactdn.com/wp-content/uploads/2022/10/pdf>
- مركز الحوار السوري. (٢٠٢٥). رؤية تركيا للعلاقات المستقبلية مع سوريا: قراءة في تقرير مركز سيتا حول المشهد الجيوسياسي لتركيا. مركز الحوار السوري. ١-٨. <https://e8nd7pn44jx.exactdn.com/wp-content/uploads/2025/02/pdf>
- معلوم، ح. (٢٠٢٥). مأزق قسد: مسارات علاقة تركيا والأكراد بين الصدام والمرونة في سوريا. المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. <https://www.futureuae.com/ar-4/Mainpage/Item/9919/A7>
- معهد دمشق للدراسات والبحوث (٢٠٢٥). أنقرة تسابق الزمن لتنفيذ اتفاقاتها مع حكومة دمشق. <https://www.di4sr.com/archives/25439>
- مقلد، ب. م. م.، وآخرون. (٢٠٢٣). السياسة الخارجية التركية تجاه الأزمة السورية خلال الفترة ٢٠١١-٢٠٢١. المركز الديمقراطي العربي. <https://democraticac.de/?p=90809>
- منيب، ع. (٢٠٢٤). محددات السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا.
- نجم الدين، ن. م.، وخضير، م. ي. (٢٠٢٣). المكانة الجيوستراتيجية لمنطقة المشرق العربي في الإدراك التركي. مجلة السياسة الدولية، ٥٤(١)، ٥٢٣-٥٥٠. <https://doi.org/10.31272/ipj.54.22>
- وليد، أ. (٢٠١٨). العملية العسكرية لتركيا في غفرين: الأهداف والدلالات والتداعيات. مركز برق للاستشارات والدراسات المستقبلية. <https://barq-rs.com/A3>

٢. المصادر العربية المترجمة إلى الإنكليزية

- Ahmed, S. M. (2025). Turkey and the "Grand Objectives" in Syria: Opportunities and Challenges. Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies. <https://acps.ahram.org.eg/News/21336.aspx>
- Aslim, Z. (2025). Where Has Economic Cooperation Between Ankara and Damascus Reached? Al Jazeera Net. <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2025/4/30/A9>
- Al-Jaber, A. (2025). Turkey and Syria: Between Supporting Unity and National Security Conditions. 963 Media. <https://963media.com/archives/52135>
- Al-Jubouri, H. A. A., & Al-Obaidi, A. H. A. (2018). The Strategic Importance of Syria's Geographical Location from the Perspective of Russian Geopolitics. *Journal of Basic Education Research – University of Mosul*, 15(1), 959–992. <https://doi.org/10.13140/RG.2.2.24961.63843>
- Al-Saidi, S. A., et al. (2025). The Overthrow of the Syrian Political Regime (Bashar al-Assad): Premises, Impacts, and Potential Consequences. Hammurabi Center for Research and Strategic Studies. <https://www.hcersiraq.net/wp-content/uploads/2025/04/pdf>

- Al-Sukkari, M. (2024). Syrian Refugees: A Prominent Headline in Turkish Politics. Tahrir Institute for Middle East Policy. <https://timep.org/post-arabic/A7/>
- Al-Saffar, F. H. A. (December 12, 2024). The Qatari-Turkish Gas Pipeline and Events in Syria. Center for Strategic Studies, University of Karbala. <https://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/archives/9765>
- Al-Azzawi, A. A., Salama, J., & Mohammed, M. Sh. (2025). The Evolution of Turkish Foreign Policy Toward the Syrian Crisis After 2011. *Journal of Political and Economic Studies, Faculty of Politics and Economics – Suez University*, 5(1), 613–646. <https://doi.org/10.21608/psej.2024.268406.1110>
- European Center for Counterterrorism and Intelligence Studies. (2026). Counterterrorism – ISIS Detainees Between Escape and Transfer to Iraq and Future Security Challenges. Studies Unit (25). Bonn. <https://www.europarabct.com/B3>
- Arab Center for Research and Policy Studies. (2022). Turkish Rapprochement with the Syrian Regime: Motives and Prospects. Political Studies Unit. <https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/the-turkish-rapprochement-with-the-syrian-regime-motives-and-prospects.aspx>
- Al-Mansi, I. (2025). Possible Scenarios: Where Is the Turkish-Israeli Competition in Syria Heading? Future for Advanced Research and Studies. <https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/10119/A7>
- Al-Nawfal, W. (2025). Turkish Presence in Syria: A Temporary Necessity Establishing Permanent Existence? Syria Direct. <https://syriadirect.org/ar/>
- Amad for Studies. (2025). Turkey and Israel Face to Face in Syria: How Will the New Administration Confront Its Geographical Fate? <https://amadcps.com/B3/>
- Ben Ali, L. (2018). Turkish Foreign Policy and the Arab Revolutions: Revisions, Outcomes, Roles. *Journal of Political Science and Law, Arab Democratic Center, Berlin-Germany*, 2(8), 180–197. <https://democraticac.de/wp-content/uploads/2018/03/pdf>
- Dawood, H. (2025). The Turkish Interior After the Fall of Bashar al-Assad. Shaf Center for Future Studies and Crisis Analysis. <https://shafcenter.org/>
- Dalli, Kh. (2015). Turkey and Military Intervention in Syria. Yekiti Media. <https://ara.yekiti-media.org/88/>
- Diab, A. (2025). How Does Turkish-Israeli Competition Threaten Syria's Unity and Stability? Raseef 22. <https://raseef22.net/article/1100664-A7>
- Zghaybi, R. (2022). The Turkish Enclave in Syria: Tomb of Suleiman Shah. *Tartous University Journal for Research and Scientific Studies*, 6(4), 27–40. <https://api.tartous-univ.edu.sy/storage/contents/May2024/yqKhCNnj4mCqbHDCp6FQ.pdf>
- Salem, M. S. (2017). Geopolitical Dimensions of the Russian-American Competition Over Syria (2011–2016). *Al-Ameed Journal*, 6(23), 337–375. <https://search.emarefa.net/detail/BIM-842979>
- Seif Al-Nasr, A. (2025). Turkey-Syria Free Trade Agreement: Promising Opportunities and Existing Challenges. Noon Post. <https://www.noonpost.com/294046/>
- Shaban, F. (2025). Rethinking the Political Geography of the Middle East After the Fall of Assad's Regime. Arab Center for Contemporary Syrian Studies. <https://damascusinstitute.org/researches/9/>
- Shamkhi, H. H. (2022). Turkish Foreign Policy Toward Tunisia, Egypt, and Syria After the Arab Spring (2011–2021). *Journal of Political Issues*, (77), 423–438. <https://doi.org/10.58298/772024521>
- Shoukri, A. (2024). The Qatar–Turkey Gas Pipeline Project Linking Four Arab States... Will It Materialize? (Translated by Nawar Sobh). *Attaqa*. <https://attaqa.net/2024/12/16/B1>



- Dhahi, A. (2014). Syrian Refugees and the Regional Crisis. Carnegie Endowment for International Peace – Russia and Eurasia Program. <https://carnegieendowment.org/ar/russia- Eurasia/research/2014/12/syrian-refugees-and-the-regional-crisis>
- Ghanem, A. N. M. Z. (2019). Turkish Intervention in Syria and Its Impact on Syrian National Security (2011–2018). Master's Thesis in Political Science, Al-Quds University. <https://dspace.alquds.edu/items/cf2291a2-ac74-4bf3-a934-6cbe8f3bea66>
- Abd, A. Y. (2020). The Turkish National Security Council. *Journal of Arts, Humanities, and Social Sciences, United Arab Emirates*, (59), 140–149. <https://doi.org/10.33193/JALHSS.59.2020.279>
- Abdulrazzaq, S. (2024). Decline in the Number of Syrian Refugees in Turkey to Less Than 3 Million. *Asharq Al-Awsat Newspaper*. <https://aawsat.com/86>
- Abdulrazzaq, S. (2024). Ankara Racing Against Time to Implement Its Agreements with the Damascus Government. Damascus Institute for Studies and Research. <https://www.di4sr.com/archives/25439>
- Al, A. A., et al. (2013). Backgrounds of the Revolution: Syrian Studies. Beirut: Arab Center for Research and Policy Studies. https://www.dohainstitute.org/ar/BooksAndJournals/Pages/The_Revolutions_Background_Syria_n_Studies.aspx
- Ezz El-Arab, M. (2025). Consolidating Influence: How Turkey Utilizes Geopolitical Transformations After Assad's Fall. *Egyptian File Journal*, (126). <https://acpss.ahram.org.eg/Esdarat/MalafMasry/126/files/downloads/Malaf-126-Mar-2025-Final.pdf>
- Qaddoura, A. (2025). Syria and Turkey and the Matter of the Mutual Gateway. Arab Center for Research and Policy Studies. <https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/syria-turkey-and-the-matter-of-the-mutual-gateway.pdf>
- Kamel, M. A., & Najm, A. M. (2017). Turkish Strategy Toward the Middle East: A Study in Light of Regional Change Factors. *Tikrit Journal of Political Science, University of Tikrit*, 3(11), 225–261. <https://doi.org/10.25130/tjfps.v3i11.145>
- Farag, M. A. (2021). Turkish Foreign Political Behavior After 2011. Master's Thesis, Near East University.
- Fahmi, A. (2025). The Impact of Political Developments in Syria on Turkish Strategy and Interests in Syria. Shaf Center for Future Studies and Crisis Analysis. <https://shafcenter.org/A7>
- Mukhnaf, S. (2018). The Military Dimension in Turkish Foreign Policy: A Case Study of Syria (2011–2018). *Journal of Political Horizons*, 2(2), 21–46. <https://asjp.cerist.dz/en/article/73385>
- Morsi, R. H. I., Moqalled, I. S., & Badawi, M. M. (2023). Turkish Foreign Policy and Developments in the Syrian Crisis. *Scientific Journal of the Faculty of Commerce, Assiut University*, 43(78), 160–191. <https://doi.org/10.21608/sjcf.2023.144500.1006>
- Syrian Dialogue Center. (2022). Motives and Implications of Turkish Rapprochement with Assad's Regime. Syrian Dialogue Center, 1–26. <https://e8nd7pn44jx.exactdn.com/wp-content/uploads/2022/10/pdf>
- Syrian Dialogue Center. (2025). Turkey's Vision for Future Relations with Syria: Reading a SETA Report on Turkey's Geopolitical Scene. Syrian Dialogue Center, 1–8. <https://e8nd7pn44jx.exactdn.com/wp-content/uploads/2025/02/pdf>
- Maaloum, H. (2025). The Dilemma of the SDF: Paths of Turkey–Kurdish Relations Between Confrontation and Flexibility in Syria. Future for Advanced Research and Studies. <https://www.futureuae.com/ar-4/Mainpage/Item/9919/A7>

- Damascus Institute for Studies and Research. (2025). Ankara Racing Against Time to Implement Its Agreements with the Damascus Government. <https://www.di4sr.com/archives/25439>
- Moqalled, B. M. M., et al. (2023). Turkish Foreign Policy Toward the Syrian Crisis During 2011–2021. Arab Democratic Center. <https://democraticac.de/?p=90809>
- Muneeb, A. (2024). Determinants of Turkish Foreign Policy Toward Syria.
- Najm al-Din, N. M., & Khudair, M. Y. (2023). The Geostrategic Position of the Mashreq Region in Turkish Perception. *International Politics Journal*, 54(1), Al-Mustansiriya University, 523–550. <https://doi.org/10.31272/ipj.54.22>
- Walid, A. (2018). Turkey's Military Operation in Afrin: Objectives, Implications, and Consequences. Barq Center for Consulting and Future Studies.

٣. المصادر الإنكليزية (References)

- Amir, S. R. (2024). *The Geostrategic Importance of Syria: Geography, Power, And Global Influence–Analysis*. Eurasia Review. <https://www.eurasiareview.com/09122024-the-geostrategic-importance-of-syria-geography-power-and-global-influence-analysis/>
- Ataman, M. (2025). *Türkiye and the Future of Syria*. SETA. <https://www.setav.org/en/turkiye-and-the-future-of-syria>
- Aydıntaşbaş, A. (2025). *Topple, Tame, Trade: How Turkey is Rewriting Syria's Future*. European Council on Foreign Relations. <https://ecfr.eu/article/topple-tame-trade-how-turkey-is-rewriting-syrias-future/>
- Çevik, S. (2025). *Moderation Without Transformation: Why Turkey Is Failing Syria's Postwar Transition*. Arab Center. Washington DC. <https://arabcenterdc.org/resource/moderation-without-transformation-why-turkey-is-failing-syrias-postwar-transition/>
- Esen, B. (2024). *Turkey's Role in the New Syria*. Daily Sabah. https://www.researchgate.net/publication/387410961_Turkiye's_role_in_the_new_Syria
- Jafari, A. A. & Musavi, S. S. (2019). The Confrontation between US and Turkey's Strategic Interests in Northern Syria and Iran's Foreign Policy. *Iranian Review of Foreign Affairs*, 10(2). 1-34. https://irfajournal.csr.ir/article_126566_b32d8884d847fa569dd0660f65d69377.pdf
- Kardaş, Ş. (2025). Turkey's Long Game in Syria: Moving beyond Ascendance. *Middle East Policy*. 32(1). <https://doi.org/10.1111/mepo.12807>
- Kaya, A. (2023). *The World's Leading Refugee Host, Turkey Has a Complex Migration History*. Migration Policy Institute. <https://www.migrationpolicy.org/journal/country-profile/worlds-leading-refugee-host-turkey-has-complex-migration-history>
- Szymański, A. (2017). Turkish Policy Towards War in Syria. *Teka Kom. Politol. Stos. Międzynar.* – OL PAN, 12(1). 63–84. <https://journals.umcs.pl/teka/article/view/7846>
- Loft, P. & Mills, C. (2025). *Syria after Assad: Consequences and interim authorities*. The House of Commons Library. UK Parliament. <https://commonslibrary.parliament.uk/research-briefings/cbp-10161/>
- Rettig, E. (2025). The Syrian Pipeline Game: Ho Turkey's Plans Affect Israel's Regional Ambitions. *ESA Geo-Energy Insights*. 7(13). <https://besacenter.org/the-syrian-pipeline-game-how-turkeys-plans-affect-israels-regional-ambitions/>
- Tumen, S. (2023). The case of Syrian refugees in Türkiye: Successes, challenges, and lessons learned. Background paper to the World Development Report 2023: Migrants, refugees, and societies. Washington, DC: World Bank.

<https://thedocs.worldbank.org/en/doc/a007833298df4b9c3735602711dd9289-0050062023/original/WDR2023-Turkey-case-study-FORMATTED.pdf>

Willitts-King, B., El-Taraboulsi, S., Carthy, M., & Brya, J. (2028). *Humanitarian action and foreign policy: Balancing interests and values*. Humanitarian Policy Group (HPG).
<https://odi.org/en/publications/humanitarian-action-and-foreign-policy-balancing-interests-and-values>.